2018

السياسة الخارجية الصينية تجاه المسألة النووية الإسرائيلية

(1981-2016)

أ.د/ قدري محمود إسماعيل

أستاذ العلوم السياسية

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

دعاء عبد العزيز محمد الجندى

معيد العلوم السياسية

كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

ملخص

يدور البحث حول مسئولية الصين الدولية تجاه القضية النووية الإسرائيلية عبر ثلاث مراحل زمنية مختلفة منذ عام 1981 وحتى عام 2016، ويدرس البحث الأبعاد السياسية لدور الصين من إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط آخذة في الاعتبار تحديات البرنامج النووي الإسرائيلي الناتج عن عدم التحاق إسرائيل بمعاهدة منع الانتشار النووي وعدم قبولها إخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية وذلك بمساعدة الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وتأتى أهمية اهتمام الصين بهذه القضية على اعتبار أن الاستقرار الأمني لمنطقة الشرق الأوسط هي في نفس الوقت ضمان لاستقرار المصالح الصينية في الشرق الأوسط.

Abstract

The research is studying the attitude of China on the Israeli nuclear issue, through three periodical stages from 1981 to 2016. This studying is conduct by investigates the political role of China on the establishment of nuclear-free zone in the middle east, the Israeli nuclear program's challenges of not join the NPT and refusing the IAEA safeguards on its nuclear facilities. The importance of such issue to China is relating to keeping security and stability in the Middle East, to secure the Chinese interests in the region.

مقدمة

تعد الصين من أوائل الدول التي عارضت مشروع الرئيس الأمريكي أيزنهاور لمنع الانتشار النووي في عام 1953؛ لأنها رأت أن هذا المشروع ما هو إلا استدامة لهيمنة الدول المالكة للقدرات النووية وحرمان الدول الأخرى غير القادرة على الحصول على التكنولوجيا النووية. في الوقت نفسه، شرعت إسرائيل في بناء استراتيجية للتسلح النووي وفقًا لعقيدتها الأمنية العسكرية؛ بسبب صراعها مع الدول العربية. الأمر الذي شكك في مصداقية المشروع الأمريكي؛ ما دفع بالولايات المتحدة نحو التعتيم حول البرنامج النووي الإسرائيلي؛ في محاولة لضمان احتكار إسرائيل للسلاح النووي، وتهدئة الصراع العربي الإسرائيلي، مع الحفاظ على مصداقية مشروعها.

لذلك نجد أن الصين – عند تناولها للمسألة النووية في الشرق الأوسط–شددت على عدم أحقية احتكار التكنولوجيا النووية لدول بعينها (إسرائيل) وحق الدول غير القادرة على امتلاك التكنولوجيا النووية في الحصول عليها لإتمام عملية التنمية في المجالات الاقتصادية المختلفة.

أهمية البحث

يعالج البحث قضية بالغة الأهمية في ظل تصاعد المطالبات الإقليمية والدولية بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي، مع الخطورة البالغ لامتلاك قوة إقليمية تتمثل في إسرائيل للسلاح النووي وسعي قوى أخرى على رأسها إيران لدعم قدراتها في مجال التقنية النووية. وذلك كله تزامناً مع صعود الصين كلاعب دولي كبير يسعى إلى بسط نفوذه وفرض سياساته في مختلف مناطق العالم لاسيما منطقة الشرق الأوسط.

المشكلة البحثية

يدرس البحث دور الصين تجاه تهديدات السياسة النووية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، وذلك على مستويين. يتناول المستوى الأول سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط الناتج عن امتلاك إسرائيل، وهجومها على مفاعل العراق النووي أوزيراك 1981، وتجاربها النووية مع جنوب افريقيا؛ الأمر الذي أثار مسألة مسئولية الصين حول حفظ السلم والأمن بالمنطقة. أما المستوى الثاني، فيعالج مساعي الصين للحفاظ على مصالحها في المنطقة؛ وذلك بخصوص مسألتين، تتعلق الأولى بسعي الصين لحماية استثماراتها في المنطقة من خلال حفظ الاستقرار الأمني بها، وتتعلق المسألة الثانية

بسعي الصين للحفاظ على العلاقات الاستراتيجية بين الصين وإسرائيل ضد محاولات تخريبها من قِبل الولايات المتحدة. وبالتالي فإن المشكلة البحثية تتمحور حول التساؤلات التالية:

1. ما أسباب تبني الصيني لموقف عدائي تجاه مبادرة الولايات المتحدة لمنع الانتشار النووي؟
2. ما أسباب تحييد الصين لموقفها بالنسبة للقضية النووية الإسرائيلية منذ انتهاء الحرب الباردة؟
3. ما أسباب تغير موقف الصين بالنسبة للقضية النووية الإسرائيلية منذ عام 2000؟ وهل تغيرت التوجهات الصينية في مناقشتها للمسألة النووية الإسرائيلية بعد الثورات العربية عام 2011؟

هدف البحث

يهدف البحث بشكل أساسي إلى الإجابة عن جملة التساؤلات البحثية التي تمثل المشكلة البحثية، وبالتالي تحليل وتقويم دور الصين في قضايا منع الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط وتطور هذا الدور، ولاسيما تجاه البرنامج النووي الإسرائيلي.

الحدود الزمنية والمكانية

(1) **الحد الزمني:** برر البحث اختياره لموقف الصين تجاه المسألة النووية الإسرائيلية في الفترة الزمنية من 1981–2016؛ ففي عام 1981 كانت الإدانة الأولى من مجلس الأمن لإسرائيل بسبب هجومها على المفاعل أوزيراك العراق النووي، ما شكل نقطة تحول على السباق النووي في المنطقة، وانتهى أمر تلك القضية بعد الهجوم العراقي على الكويت عام 1990 لتؤكد إسرائيل للعالم أنها مهددة عسكرياً وأمنياً من الدول العربية واختزلت لتعالج ضمن مبادرات ونقاشات واتفاقيات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بعد أن كانت تلك القضية محل نقاش في المحافل الدولية المختلفة.

(2) **الحد المكاني:** يحصر البحث دراسته في موقف الصين تجاه القضية النووية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، فبرغم ثبات الموقف الصيني من منع الانتشار النووي على المستوى العالمي، إلا أن هناك متغيرات مختلفة تتحكم بموقفها في المنطقة، ما يضفي بعداً خاصاً عليه إقليمياً. فالصين من أبرز الفاعلين الدوليين في المنطقة لما لها من أهمية استراتيجية واقتصادية خاصة بالمصلحة القومية الصينية واستثماراتها وتجارتها.

منهجية البحث

لتناول موقف الصين تجاه القضية النووية الإسرائيلية، بشكل أكثر عمقًا ودقة، وجب استعمال نموذج تحليلي مكون من عدد من الاقترابات والنظريات والأدوات والأساليب ليساعد في تحليل هذا الموقف، وعلى ذلك فالنموذج يعتمد أساسًا على النظرية الواقعية، والتي ترى أن الصين كفاعل دولي عقلاني يسعى لتعظيم منفعته وتحقيق القوة والمصلحة، وعلى ذلك فأهم أداة تحليلية يستعملها المنهج هي أداة المصلحة القومية التي تحدد توجهات السياسة الصينية تبعًا لها. كذلك وبسبب البعد التاريخي للدراسة، فأسلوب التحليل التاريخي يساعد على الوقوف على الموقف الصيني تجاه القضية خلال الفترات الزمنية المختلفة. بالإضافة إلى استخدام اقتراب صنع القرار لتحليل كل قرار للسياسة الخارجية الصينية للوقوف على أسبابه ومحدداته الداخلية والخارجية.

تقسيمات البحث

ينقسم البحث إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: موقف الصين من المسألة النووية الإسرائيلية (1981-1989)

المحور الثاني: موقف الصين من المسألة النووية الإسرائيلية (1990-205)

المحور الثالث: موقف الصين من المسألة النووية الإسرائيلية (2006-2016)

المحور الأول: موقف الصين من المسألة النووية الإسرائيلية (1981-1989)

بنت إسرائيل سياستها الخارجية على استراتيجية أمنية عسكرية تستهدف ثلاثة محاور، **أولها:** اكتساب الشرعية الإقليمية بفرض قوتها العسكرية، **وثانيها:** أن تصبح إسرائيل القوة الإقليمية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وأن تقنع الولايات المتحدة بأن وجودها أمر ضروري لاستقرار المنطقة، **وثالثها:** تحقيق شرط الدولة القومية بارتباط يهود العالم بالدولة الإسرائيلية لتقديم الدعم المادي والدبلوماسي؛ **(بدوي،1981: ص ص 14-15)** بسبب استمرار حالة العداء والمقاطعة العربية لإسرائيل التي انعكست على قضية الأمن الإسرائيلي، وفي سبيل ذلك سعت إسرائيل لتقوية قواتها المسلحة وتزويدها بأحدث الأسلحة لضمان بقائها، وارتبطت بسياسات الدول الكبرى لضمان الحصول على المعونات الاقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى التأييد الدبلوماسي دولياً للاعتراف بها **(بدوي،1981: ص ص 11-13)**.

أدت التطورات الإقليمية منذ أواخر الخمسينيات-خاصة بعد سقوط النظام الهاشمي في بغداد والوحدة المصرية السورية-إلى تطوير رئيس الوزراء ووزير الدفاع الأول ديفيد بن جوريون (David Ben-Gurion) للعقيدة العسكرية التقليدية إلى عقيدة عسكرية نووية على أساس أن هذا الخيار يمنح إسرائيل قدرة أكبر على ردع الدول العربية للقبول التدريجي بوجود دولة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط. **(براري، سبتمبر 2004: ص ص 13-14)** وبعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 تم الإعلان عن مبدأ القوة لتأمين بقاء الدولة، والتأكيد على أهمية احتكار التكنولوجيا العسكرية التقليدية والنووية لتأمين إسرائيل. **(عبد الهادي، 2011: ص ص124-125)** والتأثير النفسي على العرب؛ لعدم اتخاذ قرارات عدائية ضدها، وكأداة للمساومة السياسية تمكنها من الحصول على احتياجاتها الأمنية. **(أحمد، ابريل 2001: ص74)**

تزامن التفكير الإسرائيلي في إنشاء قوة عسكرية نووية مع إعلان الصين عن اهتمامها بالقيمة العسكرية للأسلحة النووية في فترة الخمسينات للتأثير على سياسات القوى العظمى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.**(Fravel & Medeiros, Fall 2010: pp.51-53)** ففي هذه المرحلة اختارت الحكومة الصينية تحت قيادة الرئيس ماو سي تونج التعاون السياسي والعسكري مع السوفييت عام 1950 نتيجة للتهديد النووي الأمريكي بشأن قضية تايوان، ومنح الاتحاد السوفيتي الصين مفاعلاً تجريبياً نووياً والمعدات والخبراء المتخصصين في مجال التكنولوجيا النووية، ثم أعلن ماو سي تونج في أوائل عام 1956 عن ضرورة تصنيع قنبلة ذرية حتى لا تكون الصين عرضة للتهديد بمثل هذه الأسلحة. وفي يونيو 1958، صرح ماو سي تونج بالاستعداد لصنع القنابل الذرية والهيدروجينية وصواريخ عابرة للقارات. **(Yanqiong & Jifeng, Apr 2009: pp66-112)** إلا أن حدوث النزاع بين الصين والاتحاد السوفيتي في بداية الستينات-بسبب الخلاف الأيديولوجي حول تفسير الماركسية ثم الخلاف الحدودي الصيني السوفييتي عام 1964-أدى إلى تدهور العلاقات بين البلدين وانسحاب الخبراء السوفييت والمساعدات المالية من البرنامج النووي الصيني؛ مما أدي إلى اكتفاء الصين ذاتياً لوضع القنبلة النووية كاستراتيجية للردع لخدمة مصالحها الوطني. **(Liping, 2015: pp168-169)** إلى جانب ما واجهته الصين من تحديات مرتبطة بالتهديد النووي الأمريكي خلال الحرب الكورية 1950-1951، وأثناء أزمة مضيق تايوان عام 1958، لذلك خصصت القيادة الصينية دوراً للأسلحة النووية لمقاومة المحاولات الخارجية بالتهديد النووي إلى جانب إشباع طموحاتها الوطنية لتصبح قوة عسكرية عظمى. **(Malik, December 2000: p447)** وفي 16 أكتوبر عام

1964 فجرت الصين أول قنبلة ذرية، وتبعتها في 17 يونيو 1967 تفجير القنبلة الهيدروجينية، وأعلنت الحكومة الصينية عن إجراء التجارب النووية وتطوير أسلحة نووية من أجل كسر الاحتكار النووي وللدفاع عن الأمن الوطني. **(Fogg, 6 December 2006: pp 2-3)**

وعلى الرغم من دعم الصين لمعاهدة منع الانتشار النووي بعد أول تجربة تفجير نووي لها عام 1964، وتركيز وسائل الإعلام الصينية على أهمية مفاوضات معاهدة منع الانتشار النووي منذ 1966، إلا أنه بمجرد التوقيع على المعاهدة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وإنجلترا عام 1968، هاجمها رئيس مجلس الدولة الصيني تشو ان لأي واصفًا إياها بأنها محاولة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لوضع الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية تحت وصايتهم. **(Malik, December 2000: pp 447-448)** ورفضت الصين اقتراح السوفييت لعقد مؤتمر القوى الخمس المتمثلة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والصين وإنجلترا وفرنسا المعنى بمناقشة مسألة نزع السلاح النووي في أغسطس عام 1971، وكانت أسباب الرفض الصيني الفعلي تتمثل في عدد من النقاط، هي:

(1) إعاقة تطوير الصين لأسلحتها النووية لمواجهة التهديد النووي الذي يتمثل في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لإتمام متطلبات دفعها الوطني.

(2) ترى الصين بأن التحاقها بهذه المعاهدة أو غيرها من الاتفاقيات لا تضيف جديداً على سياستها النووية تجاه الدول الأخرى؛ لأنها تعهدت بعدم الاستخدام الأول للسلاح النووي ضد الدول النووية، وعدم استخدامها ضد الدول غير النووية بل سعت لمساعدة هذه الدول في الحصول على التكنولوجيا النووية.

(3) رأت الصين أن أي اتفاق للحد من التسلح النووي يضع قيوداً على الحقوق السيادية للدول غير النووية وإدامة هيمنة القوة العظمى؛ لأن تلك الفترة هي فترة فرض القوة العسكرية باستخدام السلاح النووي. **(Malik, December 2000: pp 447-448)**

ومن خلال العرض السابق نجد أن هناك اختلافاً بين الصين وإسرائيل من حيث الثقل والتبعية الدولية، فالصين تعد من الدول العظمى ومن الدول الخمس النووية ذات الثقل الدولي المؤثر خاصة بعد حصولها على مقعدها الدائم في مجلس الأمن عام 1971 وبالتالي فإن قراراتها مؤثرة على توجهات المجتمع الدولي، في حين أن إسرائيل دولة تابعة لسياسات الولايات المتحدة والدول الأوروبية

ودورها محدد بسياسات تلك الدول لعدد من الاعتبارات أهمها تخوفاتها الناجمة عن احتمالية فرض عقوبات اقتصادية عليها من قبل حلفائها في وقت تعاني فيه دولتها من محدودية في الموارد الطبيعية والمادية والبشرية واتساقاً مع تلك المبررات شكلت فكرة تبني إسرائيل برنامجاً نووياً في تلك الفترة عائقاً بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة والدول الأوروبية المروجة لفكرة منع الانتشار النووي والتي دعمها الاتحاد السوفييتي المنافس الرئيسي للولايات المتحدة في مرحلة الحرب الباردة، ومن جانب آخر أعطت مبرر قوى للصين على صدق توقعاتها بتوفير الغطاء اللازم لاستدامة سيطرة الدول الحائزة على التكنولوجيا النووية.

لذلك نجد أن الولايات المتحدة سعت في ترسيخ لسياسة الغموض النووي الإسرائيلي لتوفر غطاءً لمشروعها المتعلق بالذرة من أجل السلام. وجاءت هذه السياسة بعد أن تلقت الإدارة الامريكية تقريراً من المخابرات الأمريكية المركزية (CIA) في ديسمبر عام 1960 عن محاولات إسرائيل لإنتاج البلوتونيوم بمساعدة فرنسية (Bleek, 2010: pp 109-113) والذي دفع بن جوريون للرد حول طبيعة مفاعل ديمونا علناً في الكنيست الإسرائيلي، بأن: "مفاعل ديمونا مثل المفاعل الأمريكي ناحال سوريك مصمم للأغراض السلمية، وشُيد تحت إشراف خبراء إسرائيليين"، (**Peters &Essen, 2009: pp71-73**) ورحبت الولايات المتحدة بتلك التصريحات الإسرائيلية؛ مما أدى إلى وضع الملامح الأولى لسياسة التعتيم على الأبعاد العسكرية للبرنامج النووي الإسرائيلي ومواصلة الولايات المتحدة نهجها بتدابير منع الانتشار النووي والسلام في الشرق الأوسط. **(Shahak, 28 Feb 1992: p13)** ومن ثم؛ سنتناول التوجهات السياسية الخارجية الصين من الملف النووي الإسرائيلي.

أولاً: موقف إسرائيل من سياسة الغموض النووي

عبرت إسرائيل عن موقف مزدوج تجاه معاهدة منع الانتشار النووي فأبدت تأييداً للتوصل إلى منع التسلح النووي وإضفاء الطابع السلمي للبرنامج النووي الإسرائيلي، وسعت إلى تحقيق تقدم علمي في هذا المجال للتغلب على مشكلات التنمية في إسرائيل عن طريق دعم قدراتها النووية مستغلة ظروف صراعها مع العرب للوصول إلى إمكانيات الردع النووي وفرض منطق السلام بشروطها على منطقة الشرق الأوسط. **(منير محمود بدوي، 1981: ص ص 56-57)** في حين عززت الولايات المتحدة موقفها من منع الانتشار النووي بفرض عقوبات على أية دولة تستخدم المساعدات الأمريكية في تصنيع الأسلحة النووية أو لأي غرض عسكري؛ وضغطت على القطاع الخاص الإسرائيلي للتعاون

معها لتجنب التهديدات العلنية بفرض مثل هذه العقوبات على إسرائيل خاصةً بعد أن أوصى الكونجرس الأمريكي عام 1978 بتسليط الضوء على أهمية منع الانتشار النووي بالنسبة لإسرائيل. **(Peters&Essen, 2009: pp128-129)**

والسبب من وراء إصدار هذا القرار الأمريكي في تلك الفترة هو تخلي إسرائيل عن سياسة الغموض النووي-بعد هزيمتها في حرب 1973-بالتلميح لبعض خصائص ترسانتها النووية من خلال تسريب معلومات لاختبارات نووية تقوم بها إسرائيل، وتصريحات بعض قادة الحكومة الإسرائيلية السابقين والأكاديميين بأن الموقف النووي الإسرائيلي أصبح أكثر قوة. وتعد الاختبارات النووية المشترك بين إسرائيل وجنوب أفريقيا من أهم المواقف المعبرة عن تخلى إسرائيل لسياسة الغموض النووي والتي التقطتها الأقمار الصناعية الأمريكية بالقرب من جزر إدوارد برنس قرب القارة القطبية الجنوبية في 22 سبتمبر 1979 من الخطوات العملية في تخلى إسرائيل عن استراتيجية الغموض النووي. (**Weiss, (Winter 2011: pp83-85**

ثم أُثيرت قضية التسلح النووي الإسرائيلي على خلفية القصف العسكري الإسرائيلي لمركز البحوث النووية العراقية (مفاعل أوزيراك) والمتخذ فيه قرار من مجلس الأمن رقم 487 (1981) في 19 يونيو 1981 بناء على القرار الذي اعتمده مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 12 يونيو 1981 المعنون بـ "الهجوم العسكري على مركز البحوث النووية العراقية وآثاره على الوكالة"؛ بسبب الهجوم الجوي الإسرائيلي المُتَعمد على المنشآت النووية العراقية في 7 يونيه 1981، حيث أدان الهجوم ووصفه بأنه يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر بالإضافة إلى أنه يشكل تهديداً خطيراً لنظام الضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وطالب القرار إسرائيل بأن تضع على وجه الاستعجال مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية **(Security Council, 1981: p10)**. وعلى إثر هذه الحادثة أصبحت القدرات النووية الإسرائيلية محط أنظار المجتمع الدولي والتي تبعتها مجموعة من القرارات والإجراءات في الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لمتابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 487 (1981) ورصد الخطر الذي تشكله إسرائيل على مصداقية معاهدة منع الانتشار النووي إلا أن إسرائيل بررت هجومها بسبب رفض العراق الاعتراف بحق الوجود الإسرائيلي وتأييد استخدام العنف ضد إسرائيل، ورأت إسرائيل إن وجود مفاعل نووي كامل في العراق سيسمح لها بإنشاء المواد النووية اللازمة لتطوير الأسلحة النووية مما يهدد أمن إسرائيل وبالتالي اعتبرت إسرائيل

هجومها قانونياً كدفاع عن النفس. **(Graham, 2003: p10)** وعند عرض هذه القضية على مجلس الأمن صوتت الصين لصالح القرار كون هذا الحادث يمثل تحدياً واضحاً لمعاهدة منع الانتشار النووي وسيؤدي إلى سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط. **(Malik, December 2000: p448)** كما أدانت الولايات المتحدة الهجوم ووعدت بالتحقيق في مزاعم إسرائيل حول استخدام طائرات أمريكية قامت بتدمير المفاعل، وقامت حكومة الولايات المتحدة بموجب قانون مراقبة تصدير الأسلحة بقطع المساعدات العسكرية لإسرائيل، وقامت بمراجعة وتعليق تسليم أربعة طائرات (F-15) التي كان من المقرر أن يتم شحنها إلى إسرائيل. وعلى إثر هذا الحادث قدرت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) امتلاك إسرائيل ما بين 10-20 من الرؤوس النووية التي يمكن إيصالها عن طريق صواريخ أريحا (Jericho) المنتجة في إسرائيل. **(Peters & Essen, 2009: pp113-115)**

وأضافت إسرائيل إلى التلميح ببعض خصائص البرنامج النووي الإسرائيلي بعداً آخر تمثل في **عرض الخبير النووي السابق موردخاي فعنونو (Mordechai Vanunu) الذي كان يعمل في مفاعل ديمونا لصور ومعلومات عن البرنامج النووي الإسرائيلي عام 1986**؛ مما أدى إلى إعلان إسرائيل رسمياً بأن: "إسرائيل لن تكون أول دولة تدخل السلاح النووي في الشرق الأوسط". **(Weiss, Winter 2011: pp83-85)**

ومن ثم؛ نوقش موضوع التهديد النووي العسكري الإسرائيلي بشكل أساسي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة (1986-1989) لطرح البرنامج النووي الإسرائيلي؛ كنتيجة للاعتداءات الإسرائيلية في تخريب منشآت النووية في دول الجوار المنشأة تحت مشروع (الذرة من أجل السلام)، بالإضافة إلى تعاون إسرائيل مع دولة جنوب إفريقيا في تطوير الأسلحة النووية ونظم إيصالها.

ففي إطار تطور الأسلحة النووية الإسرائيلية ونظم إيصالها أخذت الجمعية العامة قرارات رقم (93/41) في 3 أكتوبر 1986، ورقم (44/42) في 30 نوفمبر 1987 التي أكدت إدانة التعاون النووي بين إسرائيل وبين جنوب إفريقيا لتطوير وحيازة إسرائيل للأسلحة النووية وتطوير نظم إيصالها إلى أهدافها، وناشد القرار مجلس الأمن أن يبحث بحثاً شاملاً عن أنشطة إسرائيل النووية والدول والمؤسسات الأخرى التي تتعاون معها، على أن توقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أي تعاون علمي مع إسرائيل يمكن أن يساهم في تطوير قدراتها النووية، وطلب الأمين العام متابعة أنشطة إسرائيل

النووية في ضوء آخر معلومات متوفرة على أن يستكمل النظر في مسألة التسلح النووي الإسرائيلي. **(الجمعية العامة، 4 ديسمبر 1986: ص ص 146-147؛ الجمعية العامة، 30 نوفمبر 1987: ص ص 136-137)**

أما في إطار الاعتداء العسكري الإسرائيلي على المنشآت النووية في العراق وامتلاك إسرائيل للقدرات النووية فأخذت الجمعية العامة قرار رقم (12/41) في 29 أكتوبر 1986، كما أخذ المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارات رقم (470/31) في 25 سبتمبر 1987 ورقم (478/32) في 23 سبتمبر 1988؛ التي أكدت على رفض إسرائيل الامتثال إلى قرار مجلس الأمن رقم 487 (1981) في 19 يونيو 1981، والتخوف من استمرار إسرائيل في الاعتداء على المرافق النووية في العراق أو في أي ماكن آخر أو التهديد بها بما في ذلك المرافق الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية، ومن أهم القرارات التي اتخذت في جلسة الجمعية العامة عام 1986 هي مواصلة مؤتمر نزع السلاح في التفاوض للتوصل إلى اتفاق متعلق بحظر الاعتداءات العسكرية على المرافق النووية لتعزيز وضمان التنمية الآمنة للطاقة النووية في الأغراض السلمية. **(الجمعية العامة، 27 أكتوبر 1986: ص ص27-28؛ International Atomic Energy Agency, 5 October 1987: pp1-2; International Atomic Energy Agency, September 1988, pp1-2)**

وعلى الرغم من القرارات التي أدانت إسرائيل وأثبتت تطور تسلحها النووي؛ فإن الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية سجلت اعترافاً في تقرير المدير العام للوكالة بالملحق رقم (1) في الوثيقة رقم (GC(XXXII)/849) بتاريخ 19 سبتمبر 1988 أن ليس لديها معرفة مباشرة بالمنشآت النووية في إسرائيل إلا التي تقع تحت بند اتفاق ضمانات الوكالة الدولية المبرم بين الولايات المتحدة وإسرائيل في الوثيقة رقم (INFCIRC/84) في 15 يونيو 1966 والمنتهية في 1975، والاتفاق المبرم في الوثيقة رقم (INFCIRC/249) في 4 أبريل 1975 الذي مدد بموجب البروتوكول (INFCIRC/249/Add.I) في 28 سبتمبر 1977. كما أبلغت إسرائيل نتيجة المناقشات بين المسؤولين الإسرائيليين والنرويجيين بشأن نقل النرويج للماء الثقيل إلى إسرائيل منذ عام 1959 والخاضعة تحت الضمانات النرويجية، بهدف نقل مسؤولية الضمانات إلى الوكالة في اجتماع مجلس المحافظين في يونيو 1988. وأوضحت الأمانة العامة للوكالة الدولية البيانات التي أعلنت في المؤتمر العام للوكالة عام 1986 بأنها ليست الجهة المعنية وليست مسئولة عن إجراء أي تفتيش يتعلق بقدرات تخص الأسلحة النووية لأي دولة عضو بالوكالة. (**International Atomic Energy Agency, 19**

(September 1988: pp2-3) وبالتالي نجد أن هذا التقرير حمل تأكيداً ضمنياً بأن إسرائيل تخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي إطار رقابة المدير العام على الملف النووي الإسرائيلي من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تقدم المدير العام للوكالة الدولية في المؤتمر العام في الدورة (33) عام 1989 بمشروع قرار عن أساليب تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط تحت بند "القدرات النووية الإسرائيلية وتهديداتها" تطبيقاً للقرار رقم (487/32) الذي اعتمد في المؤتمر العام في سبتمبر 1988 لدراسة طرق تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط. **(International Atomic Energy Agency, 29 August 1989: p1)** وأرسل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً لمجلس المحافظين بتاريخ 1 سبتمبر 1989 أبدى فيه المدير العام استعداده للتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية لوضع جميع الاتفاقات الإسرائيلية والمنشآت النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتنفيذ قرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية وقرارات الجمعية العامة، بالإضافة إلى دراسة الطرق المختلفة لتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط، لإدخال بعض التعديلات على الدراسة في ضوء المقترحات المقدمة من دول الشرق الأوسط. **(International Atomic Energy Agency, September 1989: Appendix 1)**

وبناءً على ما تم عرضه من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية اتخذ المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الدورة (33) في 26 سبتمبر 1989 قراراً رقم (506/33) يدعو للحاجة الملحة إلى أن يتشاور المدير العام مع الدول المعنية في منطقة الشرق الأوسط لتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المنشآت النووية في المنطقة. (**International Atomic Energy Agency, October 1989: pp1-2) ومن ثم، يتضح لنا أن هذا القرار يعد تحولاً في مسألة تهديد التسلح النووي الإسرائيلي كقضية تهدد الأمن والسلم الدوليين ومعاهدة منع الانتشار النووي إلى قضية تدخل كمحدد لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛** ويتضح هذا في مناقشة المدير العام مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 1989 على موضوع تطبيق ضمانات الوكالة على جميع المنشآت النووية في منطقة الشرق الأوسط، بعد طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة إعداد دراسة عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ثانياً: موقف الصين من إثارة الملف النووي الإسرائيلي

تواكب طرح البرنامج النووي الإسرائيلي في المحافل الدولية مع تحسن العلاقات الصينية الأمريكية وبدأت الصين تأخذ مواقف ثابتة تجاه إدانتها للبرنامج النووي الإسرائيلي على أنه يهدد النظام الأساسي لمعاهدة منع الانتشار النووي، ويتضح أيضاً من موقف الصين الثابت من التصويت على القرارات التي تدين التسلح النووي الإسرائيلي، ويمكن إرجاع تغير موقف الصين تجاه قضية التسلح النووي الإسرائيلي إلى عاملين، **الأول:** يتعلق بطبيعة التغيرات التي طرأت على العلاقات الصينية الإسرائيلية بعد التقارب الصيني الأمريكي في السبعينات لاحتواء الصعود السوفييتي وانعكاس هذه التغيرات على العلاقات الصينية الإسرائيلية في شكل تعاون عسكري وتكنولوجي. أما **العامل الثاني**، فيتعلق بتطور موقف الصين من معاهدة منع الانتشار النووي التي شهدت تحولاً محورياً في منتصف السبعينات لتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية وإسرائيل؛ فلم تتبنَّ الصين موقفاً عدائياً مثلما حدث في الستينات؛ وهو ما أكده وزير الخارجية الصيني في الجلسة الخاصة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح (SSOD) في مايو 1978، بأن جميع الدول لها الحق في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، وعارض أية محاولات للقوى العظمى لعرقلة هذا التطور من أجل تنمية البلاد الأخرى للصناعة النووية السلمية الخاصة بها. وأيضاً يظهر سبب التحول السياسي للصين تجاه نظام منع الانتشار النووي إلى حاجتها في الحصول على التكنولوجيا النووية الأجنبية وغيرها من إمكانيات البُنية التحتية للإنشاءات النووية، ومن ثم وقعت الصين على الاتفاق النووي بينها وبين الولايات المتحدة عام 1985، بشأن سياسات تصدير التكنولوجيا النووية تتفق مع ممارسات منع الانتشار النووي الأساسية المشتركة بين الولايات المتحدة وموردين آخرين إلا أن الصين رفضت المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية (NSC).(**Malik, December 2000: pp 449-452)**

<u>كل هذه الأحداث أثرت على موقف الصين تجاه إثارة قضية التسلح النووي الإسرائيلي والتي أخذتها حجة لتبرير مواقفها تجاه قضايا منع الانتشار النووي</u>، فقد صوتت الصين على جميع قرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بإدانة التعاون النووي لإسرائيل مع جنوب إفريقيا والأخطار التي تهدد تفعيل معاهدة منع الانتشار النووي بسبب الهجمات العسكرية التي قام بها الجيش الإسرائيلي على مرافق العراق النووية التي تدخل في نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة

الذرية؛ حيث أكدت الصين في مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 25 سبتمبر 1987 من خلال تصويتها على القرار رقم (470/31) الصادر تحت بند القدرات النووية الإسرائيلية بإدانة التسلح النووي الإسرائيلي مؤكدة-في نفس الوقت-على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هيئة دولية متخصصة لتعزيز التعاون الدولي في مختلف ميادين الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لتقديم الوكالة المساعدة الضرورية للدول الأعضاء فيها (**International Atomic Energy Agency, March 1988: p 15;** **International Atomic Energy Agency, February 1988: PP2-3**). إلا أننا لاحظنا أن الصين لم تشر إلى دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية تجاه الاستخدامات النووية في المجال العسكري؛ وأكتفت بمعارضة وإدانة موقف إسرائيل في تخطيها لالتزامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مرافق تدخل في نطاق ضماناتها.

ومن ناحية أخرى ارتبط الرد الصيني على تقرير المدير العام للوكالة الدولية عام 1988 في مسألة تهديد القدرات الإسرائيلية بمعارضة الوفد الصيني (لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الجلسة العامة للدورة (32) **لسياسات إسرائيل العدوانية والتوسعية**، وأيد الوفد الصيني حق الفلسطينيين والعرب لاستعادة الأراضي المحتلة وحقوقهم الوطنية، كما أعلن الوفد الصيني أن الحكومة الصينية تحترم إرادة دول الشرق الأوسط في القضاء على التهديد النووي من أجل الدفاع عن السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وأعاد التأكيد بشكل صريح على تنفيذ إسرائيل قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة (12/41)، (93/41) فضلاً عن قرار المؤتمر العام (470/31) الذي يطلب من إسرائيل أن تقدم جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة. **(International Atomic Energy Agency, 19 September 1988: p8)**

ومن ناحية ثالثة أيد الوفد الصيني مشروع القرار المقدم للمؤتمر العام في 25 أكتوبر 1989 بشأن أساليب تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط وذلك لما تشكله القدرات النووية الإسرائيلية من خطر على معاهدة منع الانتشار النووي وهو ما يمثل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، كما دعا الوفد الصيني إسرائيل إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 487 (1981) على وجه السرعة. **(International Atomic Energy Agency, 25 October 1989 :p11)**

لعله من الجدير بالملاحظة-من وجهة نظرنا-أن الصين حاولت أن تحافظ على سياستها الخارجية تجاه دول الشرق الأوسط فيما يخص إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق

الأوسط الناتج عن التخوفات من التوسع العسكري الإسرائيلي الذي ظهر في عدد من الاعتداءات العسكرية على عدد من المرافق النووية للدول العربية الخاضعة لضمانات الوكالة من ناحية. ومن ناحية ثانية أضفي هذا الغطاء الدبلوماسي في السياسة الخارجية الصينية نوعاً من المرونة في تحركاتها غير المعلنة على علاقات الصين بإسرائيل فيما يتعلق بالصادرات العسكرية الإسرائيلية إلى الصين في تلك الفترة، وفي الوقت ذاته لم تتخلَّ الصين عن ورقة البرنامج النووي الإسرائيلي كورقة ضغط عليها. ومن الجدير بالإشارة – من وجهة نظرنا – أن هناك نوعاً من تقليل حدة المعارضة الصينية للبرنامج النووي الإسرائيلي في فترة الثمانينات أتضحت معالمه من خلال التصريحات التي أدلى بها الوفد الصيني في مؤتمرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتضح لنا أنه في عام 1987 استخدم الوفد الصيني أسلوب وجوب امتثال إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووي لضمان عالمية المعاهدة، ثم قفزت في عام 1988 لتعرض تأثير سياسات الحكومة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية على التهديدات النووية في الشرق الأوسط، وأخيراً في عام 1989 وضع الوفد الصيني تصور البرنامج النووي الإسرائيلي ضمن التصورات المطروحة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تأثر الموقف الصيني تجاه الملف النووي الإسرائيلي بعدد من المعطيات، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

1. انعكست المساعي الصينية الإسرائيلية لإتمام العلاقات الدبلوماسية الرسمية بينها على شكل التصريحات الرسمية ومضمونها، مما جعل الصين لاعب أكثر تقبلاً للقضايا المثارة في منطقة الشرق الأوسط.
2. تتميز سياسة الصين الخارجية بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى وأدى ذلك المبدأ إلى النظر للصراع بين إسرائيل والعرب على أنه شأناً داخلياً وهو شرط مسبق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وبالتالي نزع السلاح في تلك المنطقة يعد هو الآخر شأناً داخلياً.
3. ظهر خفض حدة الانتقادات الصينية للقضية النووية الإسرائيلية عام 1989 في تأييدها لمناقشة قضية القدرات النووية الإسرائيلية داخل بند تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع مرافق الشرق الأوسط بدلاً من تناوله في بند منفرد.

4. التراجع بشكل رئيسي في الموقف الصيني بشأن البرنامج النووي الإسرائيلي؛ يرجع إلى الأحداث التي تعرضت لها الصين بعد مظاهرات ساحة تيانانمن في الفترة (15 أبريل 1989–4 يونيو 1989) وتسليط الإعلام الأوروبي على تلك الأحداث مما كان له أثر في تراجع كافة أدوات سياساتها الخارجية لاحتواء اضطراباتها الداخلية التي تنعكس على سياستها الخارجية من جانب، ومن جانب آخر احتواء التدخل الأمريكي في قضية تايوان بتعميق الصين لعلاقاتها مع اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الثاني: موقف الصين من المسألة النووية الإسرائيلية (1990-2005)

فرضت طبيعة الصراع بين دول الشرق الأوسط–بعد انتهاء الحرب الباردة–شكلاً مختلفاً على السياسة الصينية إزاء الجهود المبذولة تجاه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية حيث ترى الصين أنه لا يمكن أن تكون منطقة الشرق الأوسط بصدد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية إلا إذا توافر لدى أطراف المنطقة لغة تسوية مع تضافر الجهود الدولية في المنطقة من أجل بناء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

فقد أثرت البيئة الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة على دول منطقة الشرق الأوسط في إعادة صياغة سياستها الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وتجاه الولايات المتحدة التي اضطلعت بأداء دورٍ مهيمنٍ على الشرق الأوسط بعد تراجع الدور السوفييتي، مما جعل الدول العربية تتأقلم مع الواقع الاستراتيجي الجديد خاصة بعد تدهور الوضع العسكري العربي في الحرب الخليجية الثانية (1990–1991) بتدمير القدرات العسكرية للعراق والذي أدى بدوره إلى اختلال الوضع العسكري لصالح إسرائيل، وأصبحت الدول العربية أكثر استجابة للضغوط الأمريكية من الناحية العسكرية. أما من الناحية السياسية فقد خاضت إسرائيل مفاوضات سلام تمثلت في عقد مؤتمر مدريد 1991 ومهدت لعقد معاهدة سلام مع الأردن عام 1994 واتفاقيتي أوسلو 1993 و1995 مع الجانب الفلسطيني. **(برارى، سبتمبر 2004: ص ص 15–16)**

ذلك وقد حددت السياسة الصينية منذ عام 1990 قضية الصراع العربي الإسرائيلي على أنها المحدد الأساسي في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بل إنها السبب المباشر في اقتناء إسرائيل للأسلحة النووية. **(2005 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non–Proliferation of Nuclear Weapons (NPT), 2–27 May 2005)** لأنه صراع

متعدد الأطراف يدور بين دولة واحدة (إسرائيل) وعدة دول عربية حول قضايا معقدة تؤثر على تصورات دول المنطقة في اقتناء البرامج النووية. وعلى الرغم من أن الصراع العربي الإسرائيلي ليس الصراع الوحيد في المنطقة إلا أنه يعد صراعاً مركزياً من زاوية علاقته بضبط التسلح النووي في الشرق الأوسط إلى جانب الصراعات الثانوية التي مرت بالمنطقة مثل: الحرب العراقية الإيرانية الأولى والحرب العراقية الكويتية 1990-1991، بالإضافة إلى امتلاك بعض دول المنطقة قدرات نووية كالعراق وإيران وإسرائيل سواء أكانت سلمية أم عسكرية **(عبد السلام، 2002: ص ص 460-461)** وكذلك موجة الثورات العربية منذ عام 2011 وتداول قضية سوريا لاستخدامها الأسلحة الكيماوية ضد مواطنيها. كل هذا أضاف عمقاً للصراع العربي الإسرائيلي وإعلان إسرائيل دوماً رفضها الالتحاق بمعاهدة منع الانتشار النووي.

كما ربطت السياسة الصينية بين التسوية السلمية العربية الإسرائيلية-وليس حل الصراع العربي الإسرائيلي-بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط كمحدد مهم لبناء الثقة بين الأطراف المعنية في المنطقة للتخلي عن القدرات النووية العسكرية والإبقاء فقط على القدرات النووية السلمية طبقاً لمعاهدة منع الانتشار النووي. **(2005 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (NPT), 2-27 May 2005).**

ولكن، على الرغم من إعلان الموقف الإسرائيلي عن ارتباط إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بعملية التسوية السلمية مع الدول العربية، إلا أن التوجه السياسي الإسرائيلي هو أن دول المنطقة يجب أن تخلق بيئة سياسية واستراتيجية تتضمن علاقات سلمية وثيقة متبادلة وتعاون اقتصادي واقتناع كامل بدعمها للمصالح المشتركة بين دول المنطقة عبر أطر إقليمية مؤسسية، وأصبحت المشكلة المباشرة المرتبطة بتأجيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أن عملية السلام في المفهوم الأمني الإسرائيلي يتميز بالجمود وعدم الوضوح، حيث تنظر إسرائيل إلى اعتماد عملية السلام على معاهدات ثنائية بينها وبين كل أطراف الإقليم أو الدول الرئيسية في المنطقة على الأقل وليس الأطراف المباشرة لعملية التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي فقط، وهذا يعني أنه يجب على جميع دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها إيران أن توقع على معاهدات

سلام وتحافظ على علاقات مستقرة لتكون أساساً للتفاوض حول تغيير السياسة الإسرائيلية بشأن القضايا النووية. **(عبد السلام، 2002: ص 465-466)**

وهكذا، ترتبت على حرب الخليج الثانية 1990-1991 عدة نتائج على شكل الصراع العربي الإسرائيلي أهمها تأكيد إسرائيل للمجتمع الدولي صدق المبررات التي ساقتها إزاء ضرباتها لمفاعل العراق النووي، بعد أن بينت نتائج التفتيش الدولي الذى أجرته الأمم المتحدة على العراق عام 1990 محاولتها لإنتاج الأسلحة النووية حيث وصلت نتائج التفتيش الدولي إلى تراكم كميات كبيرة من الوقود المشع الذي يمكن فصله كيميائياً للحصول على معدن البلوتونيوم مما كان له سبب مباشر من امتلاك العراق للأسلحة النووية المتمثلة في صواريخ سكود (Scud missiles) متوسطة المدى قبل الحرب الخليجية الثانية عام 1990 والتي أطلق بعضها على الأراضي الإسرائيلية أثناء الحرب الخليجية 1990-1991، ومن ثم عزز هذا موقف إسرائيل في المحافل الدولية بشأن التهديدات المحتملة من الدول العربية المجاورة لها.**(Graham, 2003: pp11-12)**

كانت كل هذه التطورات بمثابة محصلة إيجابية لطريقة تناول القدرات النووية الإسرائيلية في المحافل الدولية المختلفة. كذلك اتخذت الصين عدد من الأدوار تجاه قضايا منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط في إطار الجمعية العامة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي مؤتمرات مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي، وأشارت صراحةً في المنظمات الدولية إلى ضرورة تخلي إسرائيل عن ترسانتها النووية (العسكرية) وإخضاع جميع مرافقها لضمانات الوكالة الدولية. كما أيدت جميع المشاريع التي قدمتها الدول العربية لإدراج بند "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وصوتت على جميع الموضوعات المعروضة في الجمعية العامة تحت بند "التسلح النووي الإسرائيلي" في عام 1991 والذي تم تغييره فيما بعد ليكون تحت مسمي بند "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" منذ عام 1994، معتبرة بذلك إسرائيل عنصراً مهماً من عناصر معادلة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن ثم سيتم عرض كيفية تناول تلك القضية في الوكالة الدولية والجمعية العامة للتعرف على دور الصين في ظل المستجدات الدولية:

أولاً: قرارات المنظمات الدولية بشأن الملف النووي الإسرائيلي

(1) قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

اتخذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً رقم (526/34) في الدورة رقم (34) بتاريخ 21 سبتمبر 1990 يطالب إسرائيل بالامتثال لقرار مجلس الأمن 487 (1981) بتقديم جميع منشآتها النووية إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاستنكار لتعاونها مع جنوب أفريقيا في مجال التجارب النووية. ويطالب المدير العام مواصلة التشاور مع الدول المعنية في منطقة الشرق الأوسط لتطبيق ضمانات الوكالة على جميع المنشآت النووية في المنطقة، مع مراعاة المقترحات والآراء المختلفة المشار إليها في ردود حكومات الدول العربية الواردة في الوثيقة (GC(XXXIV)/926). (**International Atomic Energy Agency, October 1990: p2**) ومن الجدير بالذكر أنه لوحظ في هذا القرار عدد من النقاط، والتي يمكن عرضها على النحو الآتي:

أ. حذف تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تطبيق قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتسلح النووي الإسرائيلي من هذا القرار.

ب. إدراج بند يتناول تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط لأول مرة على جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الدورة (35) عام 1991 وهو ما يعد نتيجة من نتائج المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدورة (34) عام 1990 وقد سبق هذا البند بند القدرات النووية الإسرائيلية وتهديداتها.

وفي تطور آخر لوَضع الملف النووي الإسرائيلي وُضِع بند القدرات النووية الإسرائيلية تحت بند تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، واختلف التقرير الصادر عن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1991 عن غيره من التقارير السابقة، وأهم ما جاء في هذا التقرير طرح المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية اقتراح الرئيس بوش في بيانه أمام مجلس محافظي الوكالة في 10 يونيو 1991 بفرض حظر على إنتاج واستيراد المواد النووية التي يمكن استخدامها في الشرق الأوسط، ودعوة جميع دول المنطقة للالتحاق بمعاهدة منع الانتشار النووي وتطبيق ضمانات الوكالة على جميع الأنشطة النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليس فقط بحكم تجاربها السابقة في مجال تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط ولكن أيضا لتجربتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن 687 (1991). كما اقترح المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعض

الأفكار المماثلة لقرار مجلس الأمن 687 (1991)، متخذاً في اعتباره تاريخ الصراع والتوتر في الشرق الأوسط حتى تتحقق بناء الثقة في التزامات منع الانتشار النووي مع تقديم التعديلات المناسبة لتطبيقها على المنطقة لتكون نمطاً مناسباً من القيود المتفق عليها. (**International Atomic Energy Agency, 2 August 1991: pp1-2**)

استند تقرير المدير العام للوكالة الدولية المقدم في 2 أغسطس 1991 تحت بند (القدرات النووية الإسرائيلية) على بعض العناصر لتحقيق متطلبات قرار مجلس الأمن رقم 687 (1991) تحت بند حالة العراق والكويت المتعلق بتاريخ الصراع والتوتر في الشرق الأوسط وخلق حالة من عدم الثقة بشأن التزامات عدم الانتشار النووي مما يحتاج إلى إسناد مسألة منع الانتشار النووي إلى قياسات وتدابير متفق عليها بصورة متبادلة أكبر من تلك المنصوص عليها في معاهدة قانون البراءات وغيرها من الالتزامات المتعلقة بمنع الانتشار النووي. واقترح المدير العام أن يقدم قرار مجلس الأمن 687 (1991) – مع التعديلات المناسبة – نمطاً مناسباً من القيود المتفق عليها. (**International Atomic Energy Agency, 2 August 1991: p2**) وبالتالي جاء القرار لصالح إسرائيل بسبب الأحداث التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط بسبب الحرب العراقية الكويتية 1990-1991، حيث اتخذ المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الدورة (35) قراراً (570/35) في 20 سبتمبر 1991 تحت بند "القدرات النووية الإسرائيلية وتهديداتها" لوحظ فيه الآتي:

أ. التأكيد على قرار مجلس الأمن رقم 487 (1981) والقرار المتخذ في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة.

ب. حذف البند المتعلق بالتعاون النووي الإسرائيلي مع جنوب أفريقيا بشأن التجارب النووية.

ج. مطالبة إسرائيل بإخضاع جميع مرافقها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتكون في إطار مشروع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. (**International Atomic Energy Agency, September 1991: pp1-2**)

هذا وقد تناول البند المتعلق بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية في الشرق الأوسط في القرار رقم (571/35) المعتمد في 20 سبتمبر 1991 أهمية منع انتشار الأسلحة النووية على الصعيدين العالمي والإقليمي في تعزيز السلم والأمن الدوليين، والقلق إزاء وجود أنشطة نووية في منطقة الشرق الأوسط لا تكرس كليا للأغراض السلمية، كما رحب بالمبادرات المتعلقة بتحديد الأسلحة النووية في المنطقة، وأكد

الحاجة الماسة إلى قبول جميع الدول في الشرق الأوسط تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على جميع أنشطتها النووية بوصفها تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة بين جميع دول المنطقة، وطلب القرار من المدير العام أن يتخذ ما يلزم من تدابير لتيسير التطبيق المبكر للضمانات الشاملة للوكالة على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط، ولإعداد اتفاق نموذجي يأخذ في الاعتبار آراء الدول في المنطقة كخطوة ضرورية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وطلب من المدير العام أن يقدم إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية (36) تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وأن يدرج في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة بنداً بعنوان "تطبيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضمانات في الشرق الأوسط" **(International Atomic Energy Agency, September 1991: pp 1-2).**

ومن الجدير بالذكر أن الوفد الإسرائيلي أشار خلال المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (35) في 20 سبتمبر 1991 إلى أن القدرات النووية الإسرائيلية لا تمثل أي تهديد وأن هذا البند وضع للتمايز بين إسرائيل والدول الأخرى في المنطقة على الرغم من تعرض إسرائيل لتهديدات مستمرة من قبل الدول العربية، وأشار الوفد الإسرائيلي إلى أن حرب الخليج هو تأكيد من الحكومة العراقية لتنفيذ خطواتها لطمس إسرائيل من المنطقة تحت غطاء التزاماتها بمعاهدة منع الانتشار النووي والاستفادة من التقنيات النووية التي ساعدت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية العراق. واعترض الوفد الإسرائيلي على مشروع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط معبراً عن هذا بأن السبيل الوحيد لتبادل الثقة هو المفاوضات المباشرة فقط بين إسرائيل ودول المنطقة. **(International Atomic Energy Agency, October1991: PP5-6)**

وكنتيجة للقرارات السابقة وافق المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على بيان رئيس بشأن عدم إدراج بند "القدرات النووية الإسرائيلية وتهديداتها" في الدورة (36) في 25 سبتمبر 1992 كنتيجة للمشاورات المكثفة التي قامت بها الوفود المختلفة التي توصلت إلى اتفاق عام بأن عملية السلام في الشرق الأوسط من شأنها أن تفضي إلى اتفاق شامل وسلام عادل في المنطقة، بما في ذلك الترتيبات الخاصة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. **(International Atomic Energy Agency, 25 September 1992: paras 1 and 2)**

وبالتالي ظلت القدرات النووية الإسرائيلية تُناقَش تحت بند ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا أن تجاهل إسرائيل لتطبيق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والوكالة الدولية دفعت الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية إلى تقديم مشروع قرار بشأن "القدرات النووية الإسرائيلية

وتهديداتها" مرة أخري في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 13 مايو 1999 لعدد من الأسباب:

أ. عرقلة سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية لعملية السلام في الشرق الأوسط وفشل جميع المبادرات الرامية إلى تحرير منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

ب. وجود أنشطة ومنشآت نووية غير معلنة لا تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يعرض السلم والأمن الإقليميين والدوليين للخطر، طبقاً للقرار المعتمد في مؤتمر معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 1995 بشأن الشرق الأوسط والذي لم تنضم إليه إسرائيل.

ج. تأكيد الفتوى الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في يوليو 1996 بشأن (مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها) أن هناك التزاماً من جانب جميع الدول بأن تسعى إلى نزع السلاح النووي بجميع أنواعه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة ولم تستجيب إسرائيل لها.

د. اعتمد الدول الأعضاء في الوكالة على الأنشطة النووية البروتوكول الإضافي عام 1997 لتعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته من أجل توفير ضمان عدم وجود أنشطة أو منشآت نووية غير معلنة والتي لم تنضم إليها إسرائيل.

ومع ذلك، أيد المؤتمر بيان الرئيس ذاته الذي تم إقراره في المؤتمر العام عام 1992 رقم (9/36) خلال المؤتمر العام في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 1 أكتوبر 1999 بشأن ربط عملية السلام في الشرق الأوسط بإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وتم تأجيل هذا البند ووضعه في جدول أعمال الوكالة المؤقت للدورة (44) في عام 2000. **(International Atomic Energy Agency, 1 October 1999: GC(43)/OR.10, paras 76-88)** وأوصى في ختام مناقشة هذا البند أن القضاء على الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يخدم مصالح المنطقة والعالم وينبغي أن يكون موضوعاً رئيسياً في مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي عام 2000. **(International Atomic Energy Agency, October 1999: p18)**

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من طلب الدول العربية إدراج بند "القدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووية الإسرائيلي" منذ عام 1999 في الدورات (44)، (45)، (46)، (47)، (48)، (49) أي حتى عام 2005 فإن تلك الطلبات كانت دائماً يتم إرجاؤها إلى جدول أعمال الدورة التي تليها وتجرى المناقشة عليها ثم يتم رفضها **(الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سبتمبر 2005:**

ص1) وقد نتج عن المناقشات الخاصة بالتسلح النووي الإسرائيلي اتهام الدول العربية للوكالة بالتحيز والتسييس، حيث أعلنت الدول العربية في بيانها أمام الجلسة العامة للمؤتمر العام بتاريخ 30 سبتمبر 2005 عدداً من النقاط، أهمها:

أ. أن نتائج مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي عام 2005: لم ترق إلى مستوى التوقعات المطلوبة خاصة بعد فشله في الوصول إلى اعتماد وثيقة ختامية تؤكد ضرورة تحقيق عالمية نظام منع الانتشار النووي وممارسة ازدواجية المعايير وعدم امتثال الدول الحائزة لأسلحة نووية لالتزاماتها.

ب. تسييس اجتماعات مجلس محافظي الوكالة، وذلك باتخاذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطوات لإحالة ملف دولة إلى مجلس الأمن على الرغم من التزاماتها الطوعية وتوصلها إلى نتائج إيجابية – وهي جملة تشير إلى إيران–في حين يتم غض النظر عن الدولة التي تمتلك قدرات تسليحية نووية.

ج. التأكيد على أن امتلاك الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط يخلق حالة من عدم التوازن الأمني في المنطقة ويحول دون تحقيق سلام عادل وشامل، بالإضافة إلى تجاهل دول معينة– الولايات المتحدة والدول الأوروبية–انتهاكات إسرائيل لقراري مجلس الأمن 487 (1981)، 687 (1991) اللذين حثا دول المنطقة بما فيها إسرائيل على النظر في اتخاذ خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إلا أنه لم يتم طرح موضوع "القدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي" للتصويت في المؤتمر العام 2005 إلا من خلال بند "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط". **(الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 25 سبتمبر 2005: ص7)**

(2) قرارات الجمعية العامة

أثرت الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة منذ عام 1990 والتي تمثلت في الحرب الخليجية الثانية 1990–1991 والمحادثات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في مؤتمر مدريد عام 1991 واتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي وقعت في 13 سبتمبر 1993 على طريقة عرض الملف النووي الإسرائيلي ومناقشته في الجمعية العامة وكذلك في الوكالة

الدولية للطاقة الذرية، ولقد اتخذت الجمعية العامة في القرارات أرقام (63/45)، (39/46)، (55/47) تحت بند التسلح النووي الإسرائيلي اتجاهاً تشابه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في النقاط التالية:

أ. تناول هذه القرارات للقضية النووية الإسرائيلية في إطار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ب. مطالبة هذه القرارات لإسرائيل بإخضاع مرافقها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية طبقاً لقرار مجلس الأمن 487 (1981)، وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم (526/34) في 21 سبتمبر 1990، ورقم (570/35) في 20 سبتمبر 1991، كما أخذت تلك القرارات في اعتبارها الوثيقة الختامية المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح التي اعتمدها المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، في الفترة من 4-7 سبتمبر 1989 بإدانة إسرائيل لاستمرارها في تطوير برامجها العسكرية النووية.

ج. أدانت الجمعية العامة إسرائيل لتعاونها مع جنوب أفريقيا في الميدان العسكري بشكل عام بدون أن تتطرق إلى مجالات التعاون النووي كما كانت في القرارات السابقة. **(الجمعية العامة، ديسمبر1990: ص ص 101-102؛ الجمعية العامة، ديسمبر 1991: ص ص 111-112؛ الجمعية العامة، 9 ديسمبر 1992: ص105؛ الجمعية العامة، 16 ديسمبر 1993: ص ص1-2؛ الجمعية العامة،15 ديسمبر 1994: ص ص1-2)**

وبحلول عام 1993 أصدرت الجمعية العامة القرار رقم (78/48) بتاريخ 16 ديسمبر 1993 والذي تناولت فيه مسألة التسلح النووي الإسرائيلي على النحو التالي:

أ. الإشارة إلى قرارات الوكالة الدولية المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ب. دعوة إسرائيل إلي نبذ حيازة الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي.

ج. دعوة جميع دول المنطقة إلى وضع جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية **(الجمعية العامة، 16 ديسمبر 1993: ص ص1-2)**

اتضح من خلال هذا القرار أنه على الرغم من أن بند القرار معنون بـ (التسلح النووي الإسرائيلي) إلا أنه لوحظ عدم تناوله عدد من النقاط كما في القرارات السابقة، تتمثل هذه النقاط في:

أ. لم يشر القرار إلى قرارات مجلس الأمن أو قرارات الجمعية العامة المتعلقة ببند التسلح النووي الإسرائيلي.

ب. لم يشر القرار إلى القدرات النووية الإسرائيلية على الرغم من إشارته إلى قرارات الوكالة الدولية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ج. لم يركز هذا القرار على دعوة إسرائيل للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي وإنما طالب جميع دول المنطقة بوضع كل مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية.

ولعله من الجدير بالملاحظة أن هذا القرار ارتبط بقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم (9/36) المتخذ بتاريخ 25 سبتمبر 1992 بشأن عدم إدراج بند "القدرات النووية الإسرائيلية" على جدول أعمال الوكالة الذي خلص إلى دخول خطوات عملية السلام في الشرق الأوسط كمحدد لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وبدأ مناقشة بند القدرات النووية الإسرائيلية تحت بند ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط منذ عام 1990. وكنتيجة لتطور مضمون قرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الملف النووي الإسرائيلي تم استبدال مسمى "التسلح النووي الإسرائيلي" بمسمى "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" في قرار الجمعية العامة رقم (78/49) المتخذ بتاريخ 15 ديسمبر 1994، والذي أكدت فيه أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وربطها بعملية السلام في الشرق الأوسط، وتأكيدها أهمية إخضاع جميع المرافق النووية لدول الشرق الأوسط لضمانات الوكالة كتدبير من تدابير بناء الثقة. **(الجمعية العامة،15 ديسمبر 1994: ص ص1–2)**

ركزت الجمعية العامة في قراراتها في الفترة (1995–1999) في ضوء بند "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" –بالإضافة إلى البنود السابقة–على النقاط التالية:

أ. تحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة منع الانتشار النووي بانضمام جميع دول الشرق الأوسط للمعاهدة وتحقيق منع ونزع السلاح النووي وإخضاع مرافقها لضمانات الوكالة الدولية.

ب. تأكيد جميع القرارات لمبادئ منع الانتشار ونزع السلاح النووي والتي اتخذها مؤتمر تمديد ومراجعة معاهدة منع الانتشار النووي عام 1995 **(الجمعية العامة، 12 ديسمبر 1995: ص ص1–2، الجمعية العامة،10 ديسمبر 1996: ص ص1–2؛ الجمعية العامة، 9 ديسمبر 1997: ص ص1–2؛ الجمعية العامة،4 ديسمبر 1998: ص ص1–2، الجمعية العامة،1 ديسمبر 1999: ص ص1–2).**

في الوقت ذاته أكدت قرارات الجمعية العامة في الفترة (2000-2005) تحت بند "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" ضرورة اتخاذ خطوات عملية عاجلة لتنفيذ المقترح المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وضرورة تخلي دول المنطقة عن حيازة أسلحة نووية أو نظم إيصالها لتحقيق القبول الدولي للالتزام بمعاهدة منع الانتشار النووي **(الجمعية العامة، 3 يناير 2001: ص ص1-3؛ الجمعية العامة، 9 يناير 2002: ص ص 1-3؛ الجمعية العامة، 9 يناير 2003: ص ص 1-3؛ الجمعية العامة، 19 ديسمبر 2003: ص ص 1-3؛ الجمعية العامة،16 ديسمبر 2004: ص ص 1-3، الجمعية العامة، 6 يناير 2006: ص ص1-3)** .

ثانياً: موقف الصين من الملف النووي الإسرائيلي بعد انتهاء الحرب الباردة

مثلما طرأت تغيرات على المجتمع الدولي بزوال الاتحاد السوفيتي صعدت الصين كقطب من الأقطاب التي تطلعت لتحل محل الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط ولكي تلعب هذا الدور طرأت على العلاقات الصينية الإسرائيلية عدد من التطورات في تلك الفترة جعلتها تنعكس على ردود أفعال الصين في جميع القضايا التي تمس الشأن الإسرائيلي ومن ضمنها قضيتها النووية، وقد أظهر التصويت على القرارات ذات الصلة بالبرنامج النووي الإسرائيلي وكذلك بيانات الوفد الصيني في الجلسات العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية صحة هذا الدور. ومن الجدير بالذكر أن تطورات الموقف الصيني بشأن البرنامج النووي الإسرائيلي يعود إلى حجتين، **الحُجَّة الأولى:** إتمام العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الصين وإسرائيل في أكتوبر 1992، أما **الحُجَّة الثانية:** إتمام الصين لالتزاماتها والتحاقها بمعاهدة منع الانتشار النووي والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في منتصف التسعينيات.

كانت الحجة الأقوى بالنسبة لموقف الصين تجاه القضية النووية الإسرائيلية هي إتمام التزاماتها الدولية، فقد جاء انتهاء الحرب الباردة بتحولات جذرية في السياسة الصينية تجاه قضايا منع الانتشار النووي؛ وهو تحول نظام مراقبة الانتشار النووي من نظام ثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى نظام متعددة الأطراف لتقييد انتشار الأسلحة النووية. **ولأجل هذا أتمت الصين عدداً من الاتفاقات الدولية:**

(1) اتفقت الصين مع الوكالة الدولية على تطبيق اتفاق الضمانات الطوعية في عام 1989، ووقعت الصين على معاهدة منع الانتشار النووي في مارس 1992، وألزمت الصين نفسها

بتقديم تقرير عن تجارة المواد والمعدات النووية والمواد ذات الصلة إلى الوكالة طوعاً في يوليو 1993 **(Malik, December 2000: pp 452-453)** .

(2) دعمت الصين قرار تمديد معاهدة منع الانتشار النووي إلى أجل غير مسمى في عام 1995، وأصدرت أول كتاب أبيض ركزت فيه على الحد من التسلح ونزع السلاح النووي. وفي مايو 1996، أصدرت الصين بياناً رسمياً لعدد من الإجراءات تضمنت الحفاظ على نقل المواد النووية وعدم تقديم المساعدات إلى المنشآت النووية لأي دولة غير خاضعة لضمانات الوكالة. وفي يوليو عام 1996، أوقفت الصين تجاربها النووية ووقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) في سبتمبر 1996. وعدلت الصين نظم الرقابة على الصادرات النووية المحلية على ثلاث مراحل:

أ. في مايو 1997، عمم مجلس الدولة تنفيذ سياسة التصدير النووية للصين على جميع الكيانات التابعة لها الحكومية وغير الحكومية، وتوفير المبادئ التوجيهية بشأن الصادرات النووية.

ب. في سبتمبر 1997، أصدرت الصين لائحة الرقابة على الصادرات النووية، والتي تتطلب: **أولاً:** موافقة مجلس الدولة على جميع مبيعات المواد والمعدات النووية في الخارج. **ثانياً:** على الدول التي تستورد معدات ومواد نووية من الصين ألا تستخدمها بهدف إنشاء أجهزة تفجير نووية. **ثالثاً:** حظر تصدير المعدات النووية والتكنولوجية الصينية إلى منشآت دولة نووية غير خاضعة لتفتيش الوكالة.

ج. في يونيو 1998، أصدرت الصين لائحة الرقابة على الصادرات النووية ذات الاستخدام المزدوج وما يتصل بها من تكنولوجيا لمجموعة موردي المواد النووية ذات الاستخدام المزدوج. **(Malik, December 2000: pp 453-454)**

(3) انضمت الصين للجنة زانجر (Zangger Committee) في أكتوبر 1997، وأسست رسمياً قسماً لضبط ونزع التسلح في وزارة الشؤون الخارجية الصينية. وخلال اللقاء الصيني-الامريكي في أكتوبر 1997، قدمت الصين مزيداً من التأكيدات لتعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية في سبيل تلبية متطلبات شهادة الكونجرس تحت إدارة كلينتون لتنفيذ الاتفاق بين الولايات المتحدة والصين بشأن التعاون النووي في مارس 1998 (والذي وقع في عام 1985)، ومهدت الطريق

لمبيعات الولايات المتحدة التجارية لقطاع الطاقة النووية المدنية في الصين. (**Malik, December 2000: p 454**)

(4) في عام 2000، تعهدت الصين بعدم مساعدة أي بلد في تطوير الصواريخ البالستية ذات القدرة النووية، وأصدرت في أغسطس 2002 لوائح وقائمة للتحكم تقيد تصدير الصواريخ وتكنولوجيا الصواريخ. **(الوكالة الدولية للطاقة الذرية،5 مايو 2004: ص1)**

يلاحظ أن الاهتمام الصيني بقضايا منع الانتشار النووي دولياً منذ عام 1990 وسعيها إلى لعب دورٍ إيجابي في الوساطة بين الدول الفاعلة في انتشار الأسلحة النووية انعكس على موقفها من الملف النووي الإسرائيلي حيث شجعت على تناول هذا الملف النووي الإسرائيلي في إطار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ لارتباط استقرار منطقة الشرق الأوسط عسكرياً بمصالح الصين في تلك المنطقة وهذا يمكن إرجاعه إلى أن سياسة الصين الخارجية في الأساس التي تميل إلى لغة التسوية السلمية ونبذ التدخل العسكري. لذلك تميزت الدبلوماسية الصينية في الأساس بدعوة جميع الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط إلى حل منازعاتها بالحوار والتشاور بشأن قضاياهم العالقة.

واتضح تغير موقف الصين منذ عام 1990 تجاه الملف النووي الإسرائيلي من خلال تصويتها للقرارات ذات الصلة في الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتأييدها لنقطتين مترابطتين:

(1) تأييد الصين لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت أكدت على خطورة البرنامج النووي الإسرائيلي على عملية السلام في الشرق الأوسط.

(2) ربط الصين بين جدية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وبين تسوية-وليس حل-الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

ودللت الصين على موقفها من خلال تصريحاتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الجلسات العامة للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار مناقشة القدرات النووية الإسرائيلية والتي عبرت عنها على النحو التالي:

صوتت الصين لصالح القرار رقم (526/34) للمؤتمر العام للوكالة الدولية (34) في 21 سبتمبر 1990 تحت بند القدرات النووية الإسرائيلية، وطالبت إسرائيل بوضع جميع منشآتها النووية

تحت سيطرة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية امتثالاً لقرار مجلس الأمن 487 (1981) مع الوضع في الاعتبار الجهود المبذولة في المشاورات مع دول الشرق الأوسط لتطبيق نظام ضمانات الوكالة على جميع المنشآت النووية في المنطقة. (**International Atomic Energy Agency, 20 February 1991: P12**)

كما صوتت الصين لصالح القرار (570/35) في المؤتمر العام للوكالة الدولية خلال الدورة الـ(35) في 20 سبتمبر 1991 تحت بند القدرات النووية الإسرائيلية حيث رحب الوفد الصيني بتقرير المدير العام لتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط في المؤتمر العام للوكالة، وأعرب عن تقديره لجميع الجهود التي بذلتها أمانة الوكالة لتطبيق ضمانات كاملة النطاق في تلك المنطقة، وأيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وأن تنظر جميع دول المنطقة بجدية في مختلف المقترحات التي تقدمت بها أمانة الوكالة، كما أيد الوفد مشروع قرار رقم (GC(XXXV)/979) (**International Atomic Energy Agency, 11October 1991: p6**) الذي تقدمت به مجموعة من الدول العربية بشأن القدرات النووية الإسرائيلية بعد أن أشارت إلى الخطر النووي الإسرائيلي الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين. (**International Atomic Energy Agency, 11September**)

كما وافق الجانب الصيني على القرار رقم (9/36) في 25 سبتمبر 1992 في البيان الذي أدلى به رئيس المؤتمر بشأن عدم إدراج بند "القدرات النووية الإسرائيلية وتهديداتها"، وفي الدورة الـ(36) للوكالة الدولية للطاقة الذرية كنتيجة للمشاورات المكثفة التي قامت بها الوفود المختلفة التي توصلت إلى اتفاق عام حول أن عملية السلام في الشرق الأوسط من شأنها أن تفضي إلى اتفاق شامل وسلام عادل في المنطقة، مما يؤدي إلى البدء في الترتيبات الخاصة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. (**International Atomic Energy Agency, 25 September 1992: paras 1 and 2**) حيث صرح الوفد الصيني خلال المؤتمر العام رقم (36): "أن سياسة حكومته بشأن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط واضحة جداً. وأيدت الصين جميع المقترحات البناءة لإقامة مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط، حيث شارك الوفد الصيني في توافق الآراء بشأن القرار (571/35)، وأعرب عن أمله في التوصل إلى توافق في الآراء من خلال هذا الاجتماع". كما علق الوفد الصيني على عدد من الإجراءات الشكلية المتعلقة بمناقشة إنشاء منطقة

خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إلى حق الدول المعنية في المنطقة في إجراء التعديلات اللازمة كما يرون وهذا ما تسمح به المادة (63) من النظام الداخلي للوكالة الدولية بإجراء تعديلات خطية أو شفهية، كما يرى الوفد الصيني أن تطبيق قاعدة الـ (24 ساعة) لعمل التعديلات المطلوبة على مشروع القرار المقترح بشكل مفرط سيكون له عواقب غير معقولة تتمثل في عدم المناقشة الفعالة بشأن أي مشروع قرار متعلق بإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قبل اختتام الدورة الـ (35)؛ لأنه يعني من وجهة نظر الصين أنه لن يسمح بأي تعديل. **(International Atomic Energy Agency, 25 September 1992: paras 1 and 2)**

إلى جانب هذه التصريحات التي أدلى بها الجانب الصيني في الوكالة الدولية نجد أن هناك تشابهاً في الموقف مع تصويت الصين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وظهرت مواقف الصين على النحو التالي: صوتت الصين لصالح جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في الفترة (1990–2005)، والتي يمكن تلخيص أهمها في النقاط الآتية:

أ. التأكيد على قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أرقام (526/34) في 21 سبتمبر 1990، والقرار رقم (570/35) في 20 سبتمبر 1991 رقم (9/36) في 25 سبتمبر 1992.

ب. الأخذ في الحسبان قرار الوثيقة الختامية المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح التي اعتمدها المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات دول عدم الانحياز في سبتمبر 1989 حيث تعد الصين عضواً أصيلاً في مؤتمر دول عدم الانحياز التي أدانت إسرائيل في الفقرة (12) منها لاستمرار تطوير برنامجها النووي.

ج. حث إسرائيل على إخضاع جميع مرافقها لضمانات الوكالة الدولية والتحاقها بمعاهدة منع الانتشار النووي.

د. تأييد الصين استبدال بند خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط ببند التسلح النووي الإسرائيلي في القرار رقم (78/49) بتاريخ 15 ديسمبر 1994 ليشمل تناول البرنامج النووي الإسرائيلي في إطار المقترح الداعي لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في الوثيقة رقم (GC(XXXV)/979).

هـ. تأييد الصين جميع قرارات الجمعية العامة في الفترة ما بين (1995–2005) التي أخذت في طياتها تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة منع الانتشار النووي ومطالبة جميع دول منطقة

الشرق الأوسط بإخضاع جميع مرافقها لضمانات الوكالة الدولية. (**الجمعية العامة، ديسمبر1990: ص ص 101-102؛ الجمعية العامة، ديسمبر 1991: ص ص 111-112؛ الجمعية العامة، 9 ديسمبر 1992: ص105؛ الجمعية العامة، 16 ديسمبر 1993: ص ص1-2؛ الجمعية العامة،15 ديسمبر 1994: ص ص1-2؛ الجمعية العامة، 12 ديسمبر 1995: ص ص1-2، الجمعية العامة،10 ديسمبر 1996: ص ص1-2؛ الجمعية العامة، 9 ديسمبر 1997: ص ص1-2؛ الجمعية العامة،4 ديسمبر 1998: ص ص1-2، الجمعية العامة،1 ديسمبر 1999: ص ص1-2؛ الجمعية العامة، 3 يناير 2001: ص ص1-3؛ الجمعية العامة، 9 يناير 2002: ص ص 1-3؛ الجمعية العامة، 9 يناير 2003: ص ص 1-3؛ الجمعية العامة، 19 ديسمبر 2003: ص ص 1-3؛ الجمعية العامة،16 ديسمبر 2004: ص ص 1-3، الجمعية العامة، 6 يناير 2006: ص ص1-3**)

واتضح موقف الصين في تلك النقطة ليس فقط من خلال تصويتها على قرارات الجمعية العامة وإنما أيضاً من تصريحاتها التي أدلت بها في مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي في أعوام 1995، 2000، 2005:

فقد أقرت الصين بقرار مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط في الفترة من 17 أبريل -12 مايو 1995 رقم (NPT/CONF.1995/32/RES/I)، حيث أكدت الدبلوماسية الصينية أنها تنظر إلى المادة (7) من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بأنها تسهم في تعزيز النظام الدولي لمنع الانتشار النووي. وأيدت الصين بيان مجلس الأمن الصادر في 31 يناير 1992 وقراراته رقم 687 (1991) رقم 984 (1995)، ودعمت الصين قرار الجمعية العامة رقم (71/49) بتاريخ 15 ديسمبر 1994 في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأشارت إلى وجوب تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط التي اعتمدت في قرار الوثيقة رقم (GC (XXXVIII)/RES/21) بتاريخ 23 سبتمبر 1994، وذلك من خلال التأكيد على النقاط التالية:

(1) أكدت الصين أن تحقيق أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط سيسهم في تحقيق هدف إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

(2) أكدت الصين أهمية الانضمام العالمي إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة منع الانتشار النووي عام 1995 بدعوة جميع دول

الشرق الأوسط إلى وضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية، لتحقيق هدف إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ونظم إيصالها.

(3) أعادت الصين مسئولية إقامة منطقة خالية من الانتشار النووي هي مسئولية مقسمة بين دول منطقة الشرق الأوسط والدول الحائزة للأسلحة النووية. (International Atomic Energy Agency, 12 June 1995: pp21-22)

وفي الاجتماع الختامي لمؤتمر مراجعة معاهدة من الانتشار النووي لعام 2000 حثت الدبلوماسية الصينية في بيان الوفد الصيني المشارك على تنفيذ دول الشرق الأوسط الأطراف في المعاهدة إجراء مراجعة شاملة وعميقة بشأن قرارات الشرق الأوسط الصادرة عام 1995 ودعوة إسرائيل إلى الانضمام للمعاهدة كباقي دول الشرق الأوسط للتوصل إلى توافق الرؤى بشأن الحفاظ على فعالية المعاهدة وشمولها وذلك بمشاركة الدول الأطراف في تعزيز الأهداف الرئيسية للمعاهدة في الشرق الأوسط والتي تضمن التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي. (Permanent Mission of the People's Republic of China to UN, 20 May 2000)

وأعادت الدبلوماسية الصينية مرة أخرى تأكيدها على القضايا النووية في الشرق الأوسط في مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2005 لخدمة مصالح دول المنطقة، حيث قامت الصين بالمشاركة في تسهيل وتعزيز محادثات عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف والاتصالات غير الرسمية، وحثت إسرائيل وفلسطين على تسوية خلافاتهما الإقليمية من خلال المفاوضات السياسية، والتوصل إلى حل على أساس قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية خاصة مبدأ "الأرض مقابل السلام" لأن هذا سيساهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وخلق مناخ سياسي من الثقة والمصالحة في تعزيز عملية السلام. (Permanent Mission of the People's Republic of China to UN, 20 May 2005)

وفي إطار مشاركة الصين للتشاور والحوار في عملية السلام في الشرق الأوسط كحل أمثل لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، قامت بالخطوات التالية:

(1) شاركت وزارة الخارجية الصينية في التشاور والتنسيق مع نظرائها من إسرائيل وفلسطين ومصر والولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا، وقادة من جامعة الدول العربية ومنظمة

المؤتمر الإسلامي في مناسبات عديدة لحل القضية الفلسطينية، وعارضت استخدام القوة ضد الفلسطينيين وطالبت باستعادة الحقوق الوطنية المشروعة لفلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة مع ضمان أمن إسرائيل.

(2) عينت الصين مبعوثاً خاصاً لمتابعة قضايا الشرق الأوسط في سبتمبر 2002 استجابةً لمطالب دول المنطقة لتعزيز تواصل الشرق الأوسط بالمجتمع الدولي وتقديم المساعدة لتحقيق السلام العالمي. (2005 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (NPT), 2-27 May 2005)

وأشارت الصين إلى أن التسوية السلمية في الشرق الأوسط ستساعد دول المنطقة في إيجاد أرضية مشتركة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويتضح هذا من المواقف الآتية:

(1) دعمت الصين جهود الدول العربية في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على أساس طوعي؛ لأن هذا سيساهم في تخفيف التوتر في المنطقة وتسهل من عملية السلام.

(2) دعمت الصين قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إقامة منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية عام 1974 والذي تقدمت به مصر وأيدتها إيران، وصوتت لصالح قرار المبادرة الذي قدمه الرئيس المصري حسني مبارك لإنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية عام 1990، والقرار المتعلق بالشرق الأوسط في مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 1995.

(3) دعمت الصين القرار الليبي بالتخلي عن برامج الأسلحة النووية في ديسمبر 2003. وسعت الصين لإيجاد تسوية ملائمة للقضية النووية الإيرانية من خلال الحوار في إطار الوكالة، واشتركت في المفاوضات التي قامت بين إيران وفرنسا وإنجلترا وألمانيا للعمل على وضع خطة تسوية طويلة الأجل للقضية النووية الإيرانية منذ عام 2005، وناشدت الصين المجتمع الدولي للتأثير على إسرائيل لتنضم إلى معاهدة منع الانتشار النووي وتقبل بضمانات الوكالة لجميع منشآتها النووية تحقيقاً لعالمية معاهدة منع الانتشار النووي (2005 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (NPT), 2-27 May 2005)

المحور الثالث: موقف الصين من المسألة النووية الإسرائيلية (2006-2016)

أدركت الصين أن التدابير التي اتخذت في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ضد قضية الإرهاب الدولي وإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن 2006 وانعكاسه على طريقة عرض الإعلام الأوروبي لهذه القضايا سيعزز من استدامة هيمنة الدول الأوروبية والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط بما سيهدد المصالح الصينية في تلك المنطقة، إلا أن قوة الصين سياسياً واقتصادياً جعلها تتمتع بالاستقرار النسبي في التدخل لحل هذه المشكلات، وفي الوقت نفسه راعت عدم صدامها مع سياسات الولايات المتحدة والدول الأوروبية في تلك المنطقة حتى قيام الثورات العربية في عام 2011 التي كانت سبباً مباشراً لتغيير السياسة الصينية بشكل أكدت قوتها السياسة الدولية المستقلة.

وكانت من ضمن السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة ضد الصين في تلك الفترة لكي تكسر قوتها في الشرق الأوسط هو الضغط على إسرائيل للتخلي عن تعاونها مع الصين في المجال العسكري التي بلغت ذروتها في عدم إرسال إسرائيل لصفقة الطائرة فالكون في عام 2000 والطائرة هاربي في عام 2005 لتدخل العلاقات الصينية الإسرائيلية في دائرة التوتر، كما أشارت التقارير الأمريكية بين الحين والآخر إلى مساهمات الصين في انتشار الأسلحة النووية وعلى رأسها إيران لتزيد من توتر العلاقات بين الصين وإسرائيل. وبدأت الصين في المشاركة الدولية لحل قضايا الشرق الأوسط وعلى رأسها منع الانتشار النووي بشكل أكثر تجاوباً مع إحالة البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن عام 2006 ولعبت دور الوساطة الدبلوماسية بين دول الشرق الأوسط لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط كجزء من تعزيز مكانتها في الشرق الأوسط لترسل بذلك رسائل دبلوماسية صامتة إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة بأنها–الصين–قادرة على مجابهتها سياسياً واقتصادياً في مناطق نفوذها.

وفي تلك الأثناء تحولت سياسة الغموض النووي الإسرائيلي لتكون عنصراً من عناصر القضية النووية القائمة في منطقة الشرق الأوسط خلال عامي 2006-2007، بعد تصريح إيهود أولمرت عام 2006 في التليفزيون الألماني الذي وصف فيه إسرائيل بـ "كون إسرائيل دولة نووية" وبالرغم من وصف هذه العبارة على المستويات الرسمية الإسرائيلية بأنها زلة لسان لأن التخلي عن ذلك السياسة لا ترتبط بمجرد تصريح وإنما يعتمد على الردع النووي لإدماج تلك الأسلحة في هيكل

الجيش وتدريسه في الكليات الحربية والسماح بمناقشة استراتيجيات استخدامها في وسائل الإعلام إلا أن هذا التصريح أعدته دول الشرق الأوسط بأنها تحولاً استراتيجياً لتخلي إسرائيل عن سياسة الغموض النووي. **(مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2007: ص ص 141-142)**، كما ضربت القوات العسكرية الجوية الإسرائيلية منشأة نووية في دير الزور بسوريا عام 2007، وسعت إسرائيل لمنع إيران من تطوير السلاح النووي وحثت العالم على توجيه ضربة عسكرية لتدمير مفاعلاتها النووية. **(عبد الهادي، 2011: ص ص130-131)**

كل تلك التطورات دفعت الصين لتأييد دول الشرق الأوسط في إعادة طرح الملف النووي الإسرائيلي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاتخاذ موقف ضد تطور التسلح النووي الإسرائيلي وضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي بعد أن انضمت جميع دول المنطقة لتلك المعاهدة كشرط أساسي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إلى جانب تناول خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط في الجمعية العامة، بالإضافة إلى مؤتمرات معاهدة منع الانتشار النووي في عامي 2010 و2015. ومن ثم سيتم عرض القرارات المتخذة في الوكالة الدولية والجمعية العامة ومؤتمرات مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي وموقف الصين منها. دفعت الصين عدد من الأحداث إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه المسألة النووية الإسرائيلية بعد توتر العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ عام 2000، تمثلت تلك الأحداث في:

- اندلاع الأزمة الأولى بين الصين وإسرائيل عندما رضخت إسرائيل لمطلب الولايات المتحدة في عدم إتمام صفقة متعلقة بطائرة فالكون الموجهة للصين في يوليو 2000. **(Evron, 2013: p511)** بعد معارضة الولايات المتحدة تزويد إسرائيل بتقنيات عسكرية للصين؛ لأن هذا سيخل بتوازن القوى في منطقة آسيا-الباسيفيك لصالح الصين وسيهدد أمن الجيش الأمريكي المتمركز في تايوان.
- توترت العلاقات الصينية الإسرائيلية في أبريل 2001 عقب اصطدام طائرة تجسس أمريكية بطائرة عسكرية صينية فوق الأراضي الصينية بعد أن اتهمت وزارة الدفاع الأمريكية الطائرة الصينية التي كانت من إنتاج إسرائيل والمقلدة من الصاروخ الأمريكي (Seidoandr) **. (Kumaraswamy, Summer 2005: p96)**

- ضغطت الولايات المتحدة على إسرائيل لإلغاء صفقة طائرات من دون طيار من طائرة هاربي أرسلتها الصين إلى إسرائيل من أجل الصيانة والتي اتضحت أنها من صناعة الدفاع الإسرائيلي. **(Evron, 2013: p511)**

تطور الموقف الصيني تجاه قضايا الشرق الأوسط في فترة (2006–2016) واتخذ هذا التطور عدة صور منها إرسال قوات حفظ السلام في الشرق الأوسط ضمن بعثات الأمم المتحدة، والتصريحات العلنية عن موقف الصين تجاه القضية الفلسطينية والقيام بأعمال الوساطة من خلال الزيارات الرسمية على مستوى القيادات الرسمية والتصريحات في المحافل الدولية والمراسلات والمحادثات الهاتفية لتقريب وجهات النظر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كما لعبت الصين دوراً هاماً في الثورات العربية والذي اتضح في اتخاذ قرارات مضادة للقوى الغربية في فرض عقوبات اقتصادية على سوريا باستخدامها حق الفيتو، كل تلك التطورات انعكست على الموقف الرسمي للصين تجاه الملف النووي الإسرائيلي حيث صرحت في مؤتمرات مراجعة المعاهدة–إلى جانب مواقفها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجمعية– بأهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإخضاع مرافق إسرائيل النووية إلى ضمانات الوكالة في الوقت الذى دافعت فيه عن البرنامج النووي الإيراني، وأيدت إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وخطورة استمرار عمل مرافق إسرائيل النووية خارج إطار معاهدة منع الانتشار النووي التي انضمت لها جميع دول الشرق الأوسط.

فقد أكدت الصين في بيان السفير هو شياودي (Hu Xiaodi) بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية أثناء اجتماع اللجنة الرئيسية الثانية لمؤتمر معاهدة منع الانتشار النووي في مايو 2005 بأن: التوقيع والتصديق على بروتوكولات معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية هو أحد الخطوات نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومن الأهمية الاضطلاع بدور هام في تقديم ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وأيدت الصين الجهود التي تبذلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وفقاً لحالتها الإقليمية وعلى أساس ترتيبات طوعية فيما بينها، ورأت بوجوب تنفيذ المبادئ التوجيهية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية التي اعتمدتها هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في عام 1999، ووجوب الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدعم الجهود التي تبذلها الدول غير الحائزة

للأسلحة النووية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأن تحترم المركز القانوني للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. **(Permanent Mission of the People's Republic of China to UN, 20 May 2005)**، وهكذا سيتم تناول موقف الصين في المحافل الدولية على النحو التالي:

أولاً: موقف الصين من الملف النووي الإسرائيلي في الجمعية العامة

فبالنسبة لموقف الصين من الملف النووي الإسرائيلي؛ فقد اتبعت الصين موقفاً ثابتاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة من (2006 -2016) والمتعلق بـ"خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" وصوتت على جميع القرارات ذات الصلة بهذا البند لحرصها على التطبيق العملي لمعاهدة منع الانتشار النووي وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فبالرغم من أن منطقة الشرق الأوسط شهدت في فترة ما بين (2006 -2016) عدداً من التحديات التي عززت من ركود القضية النووية الإسرائيلية والنمطية بدون أي تفعيل للخطوات الموجودة في قرارات الجمعية العامة، ومن أهم هذه التحديات إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن، وانتهاء الحرب على العراق وافغانستان وبداية الثورات العربية والحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق، والاتهام الدولي للجيش السوري باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد مواطنيها. كما لوحظ من خلال القرارات الصادرة من الجمعية أن جميعها تحمل تأكيدات منذ عام 1994 على قرارات الوكالة الدولية للطاقة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ولم يؤكد على أي موقف اتخذ ضد قدرات إسرائيل النووية، وركزت جميع القرارات في الفترة ما بين (2006-2016) على أهمية القرارات التي جاءت في مؤتمرات مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي في أعوام 1995، 2000، 2010، 2015 التي تخص منطقة الشرق الأوسط، يمكن إيضاح هذه القرارات على النحو التالي:

(1) أكدت قرارات الجمعية العامة في الفترة من (2006-2009) تحت بند "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" على المبادئ والأهداف المتعلقة بمنع الانتشار النووي المتخذ في 11 مايو 1995 في مؤتمر معاهدة منع الانتشار النووي وعلى الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام 2000، وحث المؤتمر الدول المتبقية التي ليست أطرافاً في المعاهدة على أن تنضم إليها، وقبولها لالتزام دولي قانونياً بألا تحوز أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية وأن تقبل ضمانات الوكالة فيما يتعلق بجميع أنشطتها النووية، ورحبت القرارات بالاستنتاجات التي توصل لها المؤتمر على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار

النووي وإخضاع جميع مرافقها للضمانات الكاملة للوكالة، وطلبت القرارات من إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة وألا تستحدث أسلحة نووية أو تنتجها أو تجربها أو تقنيتها بأي طريقة أخرى لبناء الثقة بين جميع دول المنطقة ولتعزيز السلام والأمن.**(الجمعية العامة،3 يناير 2007: ص ص 1-3؛ الجمعية العامة،15 يناير 2008: ص ص 1-3، الجمعية العامة، 13 يناير 2009: ص ص 1-3؛ الجمعية العامة، 14 يناير 2010: ص ص 1-3)**

(2) بالإضافة إلى القرارات السابقة، أكدت قرارات الجمعية العامة في الفترة من (2010-2012) على ما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2010 والتي شددت على أهمية الاضطلاع بعملية تؤدي التنفيذ الكامل لقرار عام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط. وقرر في جملة أموره أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة والمشتركون في تقديم قرار عام 1995 بالتشاور مع دول المنطقة بالدعوة إلى عقد مؤتمر 2012 تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن الاتفاق على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية وبدعم كامل ومشاركة تامة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. **(الجمعية العامة،11 يناير 2011: ص2؛ الجمعية العامة،11 ديسمبر 2012: ص2؛ الجمعية العامة، 11 ديسمبر 2012: ص2).**

(3) ثم جاءت قرارات الجمعية العامة في الفترة (2013-2015) معبرةً عن الأسف من عدم انعقاد المؤتمر في عام 2012، وحثت دول الشرق الأوسط على عقد المؤتمر لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط في مؤتمر مراجعة المعاهدة 1995، وأكد التقرير على مذكرة الأمين العام (A/68/781). **(الجمعية العامة، 11 ديسمبر 2013: ص ص2-3؛ الجمعية العامة، 11 ديسمبر 2014: ص ص 2-3؛ الجمعية العامة، 11 ديسمبر 2015: ص ص 2-3)** ومن ثم، حيث اقترحت الصين عدداً من المقترحات وهي:

(1) ينبغي لجميع الأطراف أن تضع مفهوماً أمنياً يقوم على الثقة والمنفعة المتبادلتين والمساواة والتعاون لتهيئة بيئة إقليمية ودولية مواتية لنزع السلاح النووي.

(2) ينبغي نزع السلاح النووي من خلال عملية تدريجية للتخفيض؛ لتهيئة الظروف التي تسمح للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بالمشاركة في عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وتتحمل الدول الحائزة لأكبر الترسانات النووية مسؤولية خاصة عن نزع السلاح النووي حيث يجب عليها أن تبادر في تخفيض ترساناتها النووية بشكل جذري وبطريقة قانونية ملزمة وتدمر الأسلحة النووية المخفضة وألا تحولها من الانتشار إلى التخزين. **(2005 Review Conference of the**

Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (NPT), 2-27 May 2005)

ثانياً: موقف الصين من الملف النووي الإسرائيلي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية

أما بالنسبة لموقف الصين تجاه الملف النووي الإسرائيلي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الفترة ما بين (2006-2016)؛ والتي جاءت ضمن محاولات الدول العربية المتعلقة بمقترح إدراج بند القدرات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال الوكالة، فنجد أن الصين صوتت على جميع المقترحات-ماعدا المقترح المعروض على المؤتمر العام للوكالة الدولية الدورة (50) لعام 2006 فقد امتنعت عن التصويت- التي أدانت تواجد المرافق النووية الإسرائيلية خارج نطاق ضمانات الوكالة وتنصل إسرائيل من التزاماتها المتعلقة بقرارات مؤتمر مراجعة المعاهدة أعوام 2010، 2015 والمتعلق بضرورة تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط في مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة منع الانتشار النووي عام 1995.

فقد تقدمت الدول العربية بمذكرة إيضاحية إلى المدير العام للوكالة عُرضت على مجلس محافظي الوكالة في 22 مايو 2006 لإدراج القدرات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال الوكالة في عام 2006على المؤتمر العام الـ (50) بأن "سياسات إسرائيل أدت إلى تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط وأفشلت جميع المبادرات بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية"، ودعت الدول العربية جميع الدول الأعضاء للتعاون من أجل معالجة الوضع الناتج عن انفراد إسرائيل بقدرات نووية غير معلنة وغير خاضعة للرقابة الدولية وتشكل تهديداً دائماً لأمن المنطقة وسلمها. **(الوكالة الدولية للطاقة الذرية،11 سبتمبر 2006: ص ص1-4)** وبالرغم من إحباط قرار إدراج بند "القدرات النووية الإسرائيلية" في المؤتمر العام للوكالة الـ(50)، إلا أن هذا المؤتمر العام في 22 سبتمبر 2006 أقر بقبول جميع دول الشرق الأوسط تطبيق ضمانات الوكالة الكاملة على كل ما لديها من أنشطة نووية كتدبير لبناء الثقة بين جميع دول المنطقة، وأشار إلى أهمية مفاوضات سلام ثنائية بين دول الشرق الأوسط، وأنشطة الفريق المتعدد الأطراف المعني بالحد من الأسلحة والأمن الإقليمي في تعزيز الثقة المتبادلة في الشرق الأوسط، وتكليف المدير العام في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمواصلة المشاورات بين دول المنطقة كما هو وارد في الوثيقة رقم (GC(XXXVII)/RES/627). **(الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سبتمبر 2006: ص ص 1-2) إلا أن عندما عرض مقترح الدول العربية بشأن القدرات النووية**

الإسرائيلية في المؤتمر العام للوكالة الدولية الـ (50) في 22 سبتمبر 2006، امتنعت الصين عن التصويت ولم يكن سبب الامتناع الاعتراض ولكن لأسباب متعلقة بتأخر الرد من صانعي السياسة الصينية على الوفد الصيني الممثل في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث أوضح الوفد الصيني أن السياسة الصينية تشجع المناقشات المتعلقة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية إلا أنها لا تؤيد اتخاذ قرار متسرع خلال هذه المناقشات، لأن الوفد الصيني لم يتمكن من تلقي توجيهات من العاصمة بكين على القرار بسبب فارق التوقيت لذلك امتنعت عن التصويت. إلا أنه في ذات الوقت أكد الوفد الصيني أن بلاده تؤيد دائماً الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما أيدت المساعي الإقليمية لتعزيز عالمية وفعالية معاهدة منع الانتشار النووي وتنفيذ الضمانات الكاملة والبروتوكول الإضافي. ورأت الصين أنه ينبغي تخصيص مزيد من الوقت للمشاورات لإجراء مناقشات كاملة وشاملة فيما بين دول المنطقة للتوصل إلى حل مناسب بغرض الحفاظ على وحدة الدول الأعضاء والحفاظ على فعالية القرار. **(International Atomic Energy Agency, November 2006: p9)**

ثم، تقدمت مجموعة من الدول العربية برسالة موجهة إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 23 فبراير 2007 بشأن الأخطار التي تشكلها القدرات النووية الإسرائيلية على منطقة الشرق الأوسط، والتي عرضت فيها: تصريح أيهود أولمرت على التليفزيون الألماني في 11 ديسمبر 2006 عن حيازة إسرائيل للأسلحة النووية والهجمات الإسرائيلية على مفاعل نووي في سوريا عام 2007 التي تعد انتهاك واضح لإرادة المجتمع الدولي والقرار الصادر عن مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي عام 1995 بشأن الشرق الأوسط والقرارات الداعية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والمبادرة العربية عام 2003، وهذا ما فسرته بإعاقة حق الدول العربية في اتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع التهديد الذي يشكله التسلح النووي الإسرائيلي في مختلف هيئات صنع القرار في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. **(International Atomic Energy Agency, 6 March 2007: PP1-2)** وأكدت الدول العربية في المؤتمر العام للوكالة للطاقة الذرية (51) أن عدم اتخاذ قرار بشأن البرنامج النووي الإسرائيلي يعود إلى تطبيق الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية معايير مزدوجة بغض النظر عن الأخطار الكامنة في سياسة إسرائيل الحالية في مجال التسلح النووي،

والتي تستدعي ضرورة معالجة المسألة وفقاً لشروط القرارات الدولية بدلاً من غض الطرف عنها وإرجاء المناقشة فيها. (International Atomic Energy Agency, October 2007: pp1-2)

أيدت الصين طلب الدول العربية في المؤتمر العام للوكالة الدولية في دورتيه رقم (51) في 21 سبتمبر 2007 و(52) في 4 أكتوبر 2008 كنتيجة لتطور سياسة الغموض النووي الإسرائيلي والتي تضمنت تصريحات ايهود أولمرت بكون إسرائيل دولة نووية عام 2006 والهجمات الإسرائيلية على مفاعل نووي في سوريا عام 2007، وعارضت الصين طلب مندوب كندا التصويت في تأجيل مناقشة تلك القضية وكانت الصين. (International Atomic Energy Agency, October 2007: pp 1-7; International Atomic Energy Agency, December 2008: pp7-8, p16)

إلا أن-من وجهة نظرنا - موقف الصين المضاد للملف النووي الإسرائيلي يرجع إلى أبعاد سياسية وعسكرية والتي تمثلت في تقبل إسرائيل للضغوط الأمريكية المتكرر وانسحب إسرائيل من عقود بيع وإصلاح المعدات العسكرية للصين. والدليل على ذلك، إظهار إسرائيل استجابتها لتدخل الولايات المتحدة لتعديل إجراءات نظام الرقابة على الصادرات العسكرية الإسرائيلية بنقل سلطة منح تراخيص الصادرات العسكرية من إدارة تراخيص وضبط التصدير (SIBAT) في وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى هيئة جديدة أقيمت تحت وزارة الخارجية ووزارة الصناعة والتجارة والعمل الإسرائيلية (MOITAL Ministry of Industry, Trade, and Labor) في عام 2006، لإحكام الرقابة على الصادرات العسكرية الإسرائيلية. وطبق قراراته منذ عام 2007 وترتب عليه تضييق نطاق تراخيص الصادرات الإسرائيلية إلى اعتبارات إضافية تتعلق بالدفاع الوطني الأمريكي بما في ذلك المعايير والقواعد الخاصة بالحد من التسلح الدولي، على الرغم من أن إسرائيل ليست طرفاً في اتفاق واسينار (WA) للمراقبة على التكنولوجية ذات الاستخدام المزدوج أو نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR) وأصبحت أحكام الرقابة على الصادرات الدفاعية الإسرائيلية تشتمل على قيود كجزء لا يتجزأ من هذه الأنظمة. الأمر الذي عبر عنه وزير الخارجية الصيني في زيارة له في إسرائيل 19 يونيو 2005، بأن استجابة إسرائيل للفيتو الأمريكي بإلغاء عقدي الأسلحة الموقعين بين إسرائيل والصين (فالكون وهاربي) عامي 2000، 2005 قلل من مصداقية إسرائيل أمام علاقاتها بالدول تمتلك سياسات مختلفة مع الولايات المتحدة. (Evron, 2013: pp514-515)

في أواخر عام 2008، تطورت سياسة إسرائيل النووية مرة أخرى بسبب استخدامها لأسلحة نووية مشعة تجاه المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة تلقى على إثرها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 19 يناير 2009 بلاغاً من الممثل المقيم للمملكة العربية السعودية في فيينا باسم مجلس سفراء الدول العربية، عُرض فيه موقف إسرائيل من استخدام اليورانيوم المخصب في الصواريخ التي استعملتها في عدوانها ضد سكان غزة، وكان طلب الدول العربية هو إجراء الوكالة تقييماً مادياً وإشعاعياً فورياً بغية التحقق من وجود مادة اليورانيوم المشعة في عدوانها ضد السكان المدنيين في قطاع غزة. **(الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 26 يناير 2009: ص1)** ثم تلقى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رسالة أخرى في 24 أغسطس 2009 من ممثل سوريا نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي لإدراج بند "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال الوكالة، **(الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 1 سبتمبر 2009: ص1)** وترتب على هذا اعتماد قرار رقم (17/53) بناءً على عرض هذا البند في المؤتمر العام الـ (53) في 18 سبتمبر 2009 بعد موافقة أغلبية الأعضاء بإدراج بند القدرات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال المؤتمر يتضمن هذا القرار الآتي: وضع إسرائيل جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية امتثالاً لقرار مجلس الأمن رقم 487 (1981)، تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر معاهدة منع الانتشار النووي عام 1995، أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي تأكيداً لما جاء في مؤتمر معاهدة منع الانتشار النووي عام 2000، وأكد القرار على أن انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة منع الانتشار النووي وإخضاع جميع المرافق النووية في المنطقة لضمانات الوكالة الشاملة هو شرط مسبق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ **(الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سبتمبر 2009: ص ص1-2) لذلك دعمت الصين القرار رقم (17/53) المتخذ في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الـ (53) في 18 ديسمبر 2009 إدراج بند "القدرات النووية الإسرائيلية"** لعدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي كدولة غير حائزة للأسلحة النووية ووضع كافة مواقعها النووية تحت ضمانات الوكالة الكاملة، وظهر الدعم الصيني هنا في التصويت ضد اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية المقدم من ممثل كندا بتأجيل مناقشة موضوع "القدرات النووية الإسرائيلية"؛ حيث كانت الصين من ضمن الـ 53 دولة الرافضة لتأجيل القرار مقابل 45 دولة موافقة على قرار التأجيل و15 دولة ممتنعة **(International Atomic Energy Agency, December 2009, pp8-9)**. وعندما أجري تصويت لتأييد القرار المقترح من

الدول العربية بإدراج "القدرات النووية الإسرائيلية" للمناقشة واعتماد قرار ضد إسرائيل صوتت الصين بالموافقة على القرار مع 49 دولة ورفض 45 دولة وامتناع 16 دولة. (**International Atomic Energy Agency, December 2009, pp8-9**)

وشددت الصين على ما اعتمدته الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 2010 بوجوب الالتزام بقرار رقم (1995/32/RES/I)، لاتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة من الدول الداعية لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية-روسيا وإنجلترا والولايات المتحدة -وحثت في المؤتمر على اتخاذ خطوات بناء الثقة للمساهمة في تحقيق أهداف قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط. **فمن جهة:** أبدت الصين استعدادها للدخول في التفاوض بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية بصفتها دولة حائزة على أسلحة نووية ويعد هذا التفاوض جزءاً لا يتجزأ من مسئوليتها الدولية. (**Permanent Mission of The People's Republic of China to UN, Statement by Chinese Delegation at the Third Session of the Preparatory Committee for the 2015 NPT Review Conference on the Issue of Non-proliferation of Nuclear Weapons, Nuclear-Weapon-Free Zones and the Nuclear Issues in the Middle East, 1 May 2014**).

ومن جهة ثانية: جعلت الصين موقفها من قضايا منع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ملازماً لموقفها الدبلوماسي من عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وترى أن إصرار إسرائيل بعدم انضمامها لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إلى تطوير إيران للتكنولوجيا النووية المتعلقة بتخصيب اليورانيوم. وفي هذا الصدد دافعت الصين عن حق كل دولة في تطوير قدراتها النووية طالما كانت منضمة لمعاهدة منع الانتشار النووي وكان استخدامها لهذه القدرات هو الأغراض السلمية، وأخذتها حجة على إسرائيل بأنها من الضروري أن تنضم للمعاهدة بإخضاع منشآتها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كي يتسنى لجميع الدول الأطراف في المعاهدة الخضوع إلى بند إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (**Rabah, Mar 2010:pp30-32**) .

ومن جهة ثالثة: أتى رد الصين على المخاطبة الرسمية من قبل الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية للقرار رقم (17/53) والتي توجهت به البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية للمدير العام للوكالة بخصوص "القدرات النووية الإسرائيلية" في 9 أغسطس 2010 ورد فيه أن الصين تعزز نظام منع الانتشار النووي الدولي المخصص لشمولية وفعالية وسلامة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتدعم إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية، وترى وجوب انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة. وعلى أساس الموقف المذكور أعلاه، قامت الصين بعمل الآتي:

(1) دعمت الصين الجهود التي بذلتها الدول العربية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية واتضح هذا الموقف من التصويت على القرار (17/53) الخاص بـ"القدرات النووية الإسرائيلية"، وأيدت المقترح الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي (NPT) في عام 2010 حول عقد مؤتمر دولي في عام 2012 بشأن إنشاء منطقة شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية.

(2) أيدت الصين دور المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الإيجابي، للتشاور مع جميع الأطراف المعنية لتلبية أهداف خطة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للقرار رقم (17/53)؛ لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية من خلال الجهود الدبلوماسية، وأبدت الصين استعدادها للتعاون مع وكالة الطاقة الذرية في هذا الشأن.

(International Atomic Energy Agency, 3 September 2010: p21)

ثم تواكبت الأحداث الدولية والإقليمية مع تحديث الصين لسياستها الخارجية، فعلى المستوي الدولي حدث تحول للسياسة الأمريكية اتضحت معالمه في تعزيز وجودها السياسي والعسكري والاقتصادي في منطقة آسيا-الباسيفيك منذ عام 2011، في ذات الوقت حدثت تطورات إقليمية في الشرق الأوسط أهمها الثورات العربية وعدم استقرار تلك المنطقة في حين أنها تعد منطقة نفوذ للولايات المتحدة مما كان لو أثر في توجه السياسة الخارجية الصينية إلى منطقة الشرق الأوسط في إطار مشروع إحياء طريق الحرير القديم، وبالتالي عززت الصين العلاقات الاقتصادية والسياسية بدول الشرق الأوسط وبخاصة دول منطقة الخليج العربي، أما بالنسبة لإسرائيل فأخذت العلاقات الصينية معها شكلاً حذراً بعد تدخل الولايات المتحدة أكثر من مرة لإفساد تلك العلاقات خاصة في جانبها

العسكري لذلك توجهت الصين في فترة ما بعد عام 2011 إلى علاقاتها مع إسرائيل التي قامت على محورين: **الأول:** التبادل التكنولوجي حيث أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإسرائيل في آسيا، وثالث أكبر شريك تجاري لإسرائيل في العالم تعد إسرائيل أهم مصدر للصين لاستيراد التكنولوجيا في مجالات الزراعة والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات والمواد الجديدة وإدارة الثروة المائية وتكنولوجيا النانو والعلاج الطبي والصحة والطاقة المتجددة. **(أحمد علي، يونيو 2013: ص30) أما المحور الثاني:** فهو تبادل الخبرة الأكاديمية والاستراتيجية لمعرفة الشرق الأوسط بصورة أفضل لاسيما في ظل ما واجه استثماراتها من المشكلات نتيجة ثورات ما يعرف بالربيع العربي، فتوجه قادة الصين بمستشاريهم الأكاديميين إلى إسرائيل في مركز الأبحاث العالمية في الشئون الدولية لاطلاع المستشارين والباحثين الصينيين على مستجدات الوضع في منطقة الشرق الأوسط بعد الثورات العربية. **(Binyamin Tjong-Alvares, Fall2012, p111)**

إلى جانب هذا طرأ متغير آخر على الملف النووي الإسرائيلي فبعد موافقة جميع دول منطقة الشرق الأوسط-الدول العربية وإيران-على حضور مؤتمر 2012 لمناقشة طرق ومقترحات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تدخلت إسرائيل لإفشال إقامة المؤتمر عام 2012، بسبب اعتراضها على حضور المؤتمر لتفضيلها حل مشكلة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في إطار نهج إقليمي وليس متعدد الأطراف، مما أدى إلى اعتراض الدول العربية في رسالة مؤرخة بتاريخ 10 ديسمبر 2012 لمجلس محافظي الوكالة على الموقف من تأجيل المؤتمر، خاصة أن قرار تأجيل منظمي مؤتمر عام 2012 الذي كان مقرراً عقده عام 2012 رُفض على المستوى الوزاري للدول المنظمة قبل أي محاولات لإقامته. **(International Atomic Energy Agency, 11 January 2013: pp1-3) وهذا كله انعكس مرة أخرى على موقف الصين من الملف النووي الإسرائيلي-فمن وجهة نظرنا-** فبالرغم من أنه يبدو لنا أن العلاقات الصينية الإسرائيلية تحسنت بتغير نمط التعاون وتحوله من تعاون عسكري إلى تعاون أكاديمي وتكنولوجي إلا أنه في الواقع عملت الصين على تحديد سياسات التعاون الجديدة مع إسرائيل، فمن ناحية نجد أن الصين تحصل على التكنولوجيا التي تريدها من إسرائيل لخدمة تنميتها المستدامة، ومن ناحية أخري تستخدم الصين الملف النووي الإسرائيلي للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة في حالة تعارض أيٍ منهما مع المصالح الصينية الدولية بشكل عام أو المصالح الصينية في الشرق الأوسط بشكل خاص.

ومن ثم؛ أكدت الصين على موقفها الدولي تجاه تعزيز إقامة منطقة الشرق الأوسط لتكون خالية من الأسلحة النووية بشكل صريح، وأكدت على دور دول المنطقة لدعم توجهاتها في هذا الشأن، وأكدت على تفضيلها لمناقشة تلك القضية على مستوى الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ كما عارضت الصين تأجيل الاجتماع الذي تم التوصل إليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2010 بموافقة أطراف المعاهدة على عقد اجتماع بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط الذي كان مقرراً إقامته في هلسنكي بحلول ديسمبر 2012؛ بسبب إعلان الدول المنظمة (روسيا وإنجلترا والولايات المتحدة) عن أن بعض الدول في المنطقة لم توافق على الحضور–والمقصود هنا إسرائيل لأن جميع الدول العربية إلى جانب إيران وافقت على الحضور– بسبب خلافات حول جدول أعمال المؤتمر. **(Kelsey Davenport, Oct 2013: pp 23–24)**

وصرحت الدبلوماسية الصينية أنه على الرغم من تحديد موعد ما بين عامي 2009، و2010، لإدراج القرار العربي بشأن "السلاح النووي الإسرائيلي"، ووجود إجماع عربي مدعوماً بموافقات بعض الدول الكبرى بالعالم لعقد المؤتمر الخاص بجعل الشرق الاوسط خالياً من الأسلحة النووية، فإن إسرائيل وبمساعدة دول غربية حائزة على الأسلحة النووية، سعت إلى تأجيل عقد المؤتمر، وفسرت الدبلوماسية الصينية الأسباب التي بررتها إسرائيل لتأجيل المؤتمر وهى عدم استقرار الأوضاع بعد الثورات العربية منذ عام 2011 بأنها أسباب غير منطقية وغير مفهومة، لأن هذه الأوضاع تحتم عقد هذا المؤتمر لبذل مزيد من الجهد لإيجاد حلول بشأن جميع المشكلات الموجودة في المنطقة، موضحةً أن الدول العربية الممثلة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية دأبت على طرح مشروع قرار حول القدرات النووية الإسرائيلية في الفترة ما بين عامي (2009–2010) قبل حدوث هذه الثورات. **(Permanent Mission of The People's Republic of China to UN, Statement by Chinese Delegation at the Third Session of the Preparatory Committee for the 2015 NPT Review Conference on the Issue of Non–proliferation of Nuclear Weapons, Nuclear–Weapon–Free Zones and the Nuclear Issues in the Middle East, 1 May 2014)**

استمرت الدول العربية في تقديم مشروعات قرار إدراج "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الفترة من (2013–2016) في دورات المؤتمر العام (57)، (58)، (59)، (60)؛ (International Atomic Energy Agency, 26 June 2013: pp1–

(International Atomic Energy Agency, December 2014: pp 9-22; 5) وأكدت الدول العربية في 24 يونيو 2015 فشل التوصل إلى وثيقة نهائية في مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2015 ناجم-من وجهة نظر الدول العربية-عن رغبة بعض الدول في حماية إسرائيل لتبقى خارج نظام منع الانتشار النووي والتي تعد نكسة على الجهود الدولية وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. (International Atomic Energy Agency, 8 July 2015: P7) ورأت الدول العربية في 24 يونيو 2016 أن سبب تأجيل المؤتمر الدولي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية في 2012 يعود لرغبة إسرائيل وحلفائها بتقويض دور الأمم المتحدة الذى ترتب عليه إعلان إسرائيل بأن تلك المسألة تعد من شئون الأمن الإقليمية. مما انعكس على فشل مؤتمر مراجعة منع الانتشار النووي لعام 2015 الذي توصل إلى اعتماد الموافقة على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على أن يكون بقاء إسرائيل خارج نطاق المعاهدة. (International Atomic Energy Agency, 4 July 2016: p2)

وفي تلك الفترة؛ ظهر دعم الصين في تأييدها لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية مع اقتراب انعقاد الدورة (57) للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 16-20 سبتمبر 2013، بعد اعتزام الدول العربية في إدراج مشروع قرار "القدرات النووية الإسرائيلية وخطرها على منطقة الشرق الأوسط"؛ حيث قامت الصين والدول العربية بما يلي:

(1) اجتمع وفد من مجلس السفراء العرب وبعثة جامعة الدول العربية بالعاصمة الصينية بكين مع مدير إدارة نزع السلاح بوزارة الخارجية الصينية بمقر وزارة الخارجية الصينية، وجدد الجانب الصيني موقفه من دعم المعاهدة الدولية لحظر الأسلحة النووية وترسيخ مصداقيتها، موضحةً أن هذا الموقف الصيني ما دفع بكين لتأييد عقد المؤتمر الخاص في عام 2012 لإخلاء الشرق الاوسط من الأسلحة النووية.

(2) سلم الوفد العربي نسخة من مشروع القرار العربي المقدم أمام الدورة (57) إلى الجانب الصيني لمؤتمر الوكالة في فيينا بشأن "القدرات النووية الإسرائيلية"، وشرح الوفد العربي الموقف كاملاً مذكراً بالقرارات السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة ووكالة الطاقة ومؤتمر مراجعة المعاهدة الدولية لحظر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والمعوقات التي تقف أمامهم بسبب امتناع

إسرائيل من الانضمام للمعاهدة ورفضها إخضاع منشآتها لنظام التفتيش الدولي المفروض من قبل الوكالة الدولية. **(وكالة أنباء الشرق الأوسط، 13 سبتمبر 2013)**

وكنتيجة التدابير الصينية الرامية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية أصدر الوفد الصيني المشارك في اللجنة التحضيرية لمؤتمر المراجعة لمعاهدة منع الانتشار النووي لعام 2015 بياناً بشأن مسألة منع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في 1 مايو 2014، أكد فيه أن قضية الانتشار النووي ينبغي أن تعتمد على نهج متكامل لمعالجة أعراضه وأسبابه الجذرية للانتشار النووي وتتمثل في:

(1) القضاء على الأسباب الجذرية للانتشار النووي طلباً للأمن العالمي، ونبذ تفكير عقلية الحرب الباردة التي محصلتها صفر، وخلق بيئة دولية سلمية ومستقرة والاهتمام بالأمن الجماعي.

(2) معالجة قضية منع الانتشار النووي من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين والإقليميين وعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها.

(3) ضرورة التخلص من المعايير المزدوجة والبراجماتية بشأن قضايا منع الانتشار النووي، ووجوب التزام جميع الأطراف بمعاهدة منع الانتشار النووي بشكل مُتزن.

(4) تعزيز التكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات والآليات الدولية الأخرى وتنفيذ قرارات مجلس الأمن لتعزيز عالمية اتفاق الضمانات الكاملة والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ بغرض تعزيز أنظمة الرقابة على الصادرات النووية بناءً على جهود لجنة زانجر ومجموعة الموردين النوويين.

(5) ضرورة التمسك بالتفرقة بين حظر انتشار الأسلحة النووية والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وخلق بيئة أمنية مستقرة لمنع الانتشار النووي وتطوير الاستخدام السلمي النووية.

(6) رؤية الصين للقضية النووية في الشرق الأوسط بأنها معقدة وحساسة في عملية مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي؛ لذلك، أكدت الصين على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والوفاء بالتزاماتها بطريقة جادة. ووجوب توقيع وتصديق الدول المعنية في المنطقة على اتفاقيات الضمانات الكاملة مع الوكالة والبروتوكول الإضافي، حيث أفاد الوفد الصيني بارتباط القضية النووية الإيرانية بالنظام الدولي لمنع الانتشار النووي في الشرق الأوسط وشجعت على حل القضية النووية الإيرانية من خلال مفاوضات إيران مع مجموعة (5+1)، مع استيعابها

لمخاوف الدول الأخرى بشأن القضية النووية الإيرانية. (Permanent Mission of The People's Republic of China to UN, Statement by Chinese Delegation at the Third Session of the Preparatory Committee for the 2015 NPT Review Conference on the Issue of Non-proliferation of Nuclear Weapons, Nuclear-Weapon-Free Zones and the Nuclear Issues in the Middle East, 1 May 2014).

الخاتمة

برصد الدور الصيني بصدد المسألة النووية الإسرائيلية نجد أن الصين عارضت في البداية فكرة البرنامج النووي الإسرائيلي من منطلق عدم وجوب ميل ميزان القوة العسكرية لدولة معينة في منطقة الشرق الأوسط إلا أن تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية نتيجة للتقارب الأمريكي الصيني في فترة السبعينيات جعل دور الصين يتسم بالهدوء والموازنة بين مصالحها العسكرية مع إسرائيل الآخذة في النمو وبين موقفها الدولي من قضايا تكون إسرائيل طرفاً فيها لذلك اتبعت سياسة متوازنة مع بقيت المجتمع الدولي فيما يخص التسلح النووي الإسرائيلي في فترة الثمانينات وأيدت أن تناقش المسألة النووية الإسرائيلية في إطار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووي في الشرق الأوسط حتى فترة التسعينيات مع الاحتفاظ بموقفها من ضرورة التحاق إسرائيل بمعاهدة منع الانتشار النووي وقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويتضح لنا أن في مرحلة المفاوضات السلمية لحل القضية الفلسطينية خلال الفترة من (1991-2005) لوحظ أن الصين لعبت دوراً في التلميح عن البرنامج النووي الإسرائيلي كورقة ضغط على إسرائيل والولايات المتحدة بسبب سعيها الدائم في اقتراحات عقوبات اقتصادية على إيران تضر بالمصالح والاستثمارات الصينية الموجودة في إيران بالإضافة إلى فرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية أحادية الجانب على بعض القطاعات الاقتصادية الصينية ما بين عامي (2011-2014) لتجبر الصين على الموافقة لمقترحات فرض عقوبات على إيران في إطار مجلس الأمن أثناء تناوله الملف النووي الإيراني من ناحية، وبسبب تدخلها في العلاقات العسكرية مع إسرائيل لإلغاء صفقات أسلحة كانت متجهة إلى الصين ما بين عامي (2000-2005) من ناحية ثانية، والتضييق على الواردات المتجهة من إسرائيل إلى الصين من خلال قانون مراقبة الصادرات الإسرائيلية التي تُعد الولايات المتحدة اليد الرئيسية فيها من ناحية ثالثة.

وتوصل البحث إلى عدد من النتائج بالنسبة لموقف الصين من المسألة النووية الإسرائيلية؛ وهي:

أ. أكدت الصين على ضرورة التسوية السلمية لقضايا الصراع في الشرق الأوسط خاصةً الصراع العربي الإسرائيلي لأن له تأثيراً إيجابياً في تعزيز النظام الإقليمي لمنع الانتشار النووي في الشرق الأوسط.

ب. أكدت الصين على ضرورة التحاق إسرائيل بمعاهدة منع الانتشار النووي والامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإخضاع كافة منشآت إسرائيل النووية إلى ضمانات الوكالة.

ج. تنكرت الصين للمعايير المزدوجة التي اتبعها الولايات المتحدة والدول الغربية بشأن البرنامج النووي الإسرائيلي، كما تنكرت لسياسات تلك الدول التي استخدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية كأداة لخوض إسرائيل السياسات النووية التي تراها مناسبة لها.

د. استخدمت الصين سياسة الخارجية بأدوات القوة الناعمة مع الدول العربية جعل هناك امتداداً جغرافياً للصين لقطاع كبير من الدول العربية إلى جانب إيران، وبالتالي انتهاج إسرائيل سياسات التبعية الأمريكية يجعل من الصين تهديداً لأمنها القومي باستخدام دول جوارها–إسرائيل–الجغرافي سواء الدول العربية أو إيران لتنفيذ سياسات دولية خاصة بها.

هـ. وجود تاريخ توتر للعلاقات الصينية الإسرائيلية جعل من السياسة الخارجية الصينية سياسة حذرة من تبعيات السياسة الإسرائيلية والتي لم تكن موجودة في تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية أو إيران والذي يجعل من السياسة الخارجية الصينية أكثر أماناً واستقراراً مع تلك الدول في تعاملاتها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

(1) أحمد علي، "قراءة في زيارة عباس ونتنياهو للصين"، **مجلة الصين اليوم**، (القاهرة: دار مجلة الصين اليوم للمجموعة الصينية للنشر الدولي، يونيو 2013).

(2) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **التسلح النووي الإسرائيلي، القرار رقم (78/48)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/48/78)، 16 ديسمبر 1993)، http://www.un.org/arabic/documents/GARes/48/A_RES_48_078.pdf.

(3) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **التسلح النووي الإسرائيلي، القرار رقم (93/41)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/41/93)، 4 ديسمبر 1986)، https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/491/73/IMG/NR049173.pdf?OpenElement.

(4) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **التسلح النووي الإسرائيلي، القرار رقم (44/42)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/42/44)، 30 نوفمبر 1987)، https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/508/18/IMG/NR050818.pdf?OpenElement.

(5) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **التسلح النووي الإسرائيلي، القرار رقم (63/45)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/45/63)، 4 ديسمبر 1990)، https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/559/36/IMG/NR055936.pdf?OpenElement.

(6) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **التسلح النووي الإسرائيلي، القرار رقم (39/46)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/46/39)، ديسمبر 1991)، http://www.un.org/arabic/documents/GARes/46/A_RES_46_039.pdf.

(7) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **التسلح النووي الإسرائيلي، القرار رقم (55/47)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/47/55)، 9 ديسمبر 1992)،
http://www.un.org/arabic/documents/GARes/47/A_RES_47_055.pdf.

(8) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسلم والأمن الدوليين، القرار رقم (12/41)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/41/12)، 27 أكتوبر 1986)،
https://documents-ddsny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/490/92/IMG/NR049092.pdf?OpenElement.

(9) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، القرار رقم (78/49)**، (الجمعية العامة، الوثيقة رقم (A/RES/49/78)، 15 ديسمبر 1994)،
http://www.un.org/arabic/documents/GARes/49/A_RES_49_078.pdf.

(10) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، القرار رقم (73/50)**، (الجمعية العامة، الوثيقة رقم (A/RES/50/73)، 12 ديسمبر 1995)،
http://www.un.org/arabic/documents/GARes/50/A_RES_50_073.pdf.

(11) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، القرار رقم (48/51)**، (الجمعية العامة، الوثيقة رقم (A/RES/51/48)، 10 ديسمبر 1996)،
http://www.un.org/arabic/documents/GARes/51/A_RES_51_048.pdf.

(12) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، القرار رقم (41/52)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/52/41)، 9 ديسمبر 1997)،

.http://www.un.org/ar/ga/52/res/res52041.htm

(13) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، القرار رقم (80/53)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/53/80)، 4 ديسمبر 1998)، .http://www.un.org/ar/ga/53/res/r53080.pdf

(14) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، القرار رقم (57/54)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/54/57)، 1 ديسمبر 1999)، http://www.un.org/arabic/documents/GARes/54/A_ .RES_54_057.pdf

(15) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، القرار رقم (36/55)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/55/36)، 3 يناير 2001)، http://www.un.org/arabic/documents/GARes/55/A_ .RES_55_036.pdf

(16) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، القرار رقم (27/56)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/56/27)، 9 يناير 2002)، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N01 ./477/77/PDF/N0147777.pdf?OpenElement

(17) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، القرار رقم (97/57)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/57/97)، 9 يناير 2003)، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/544/ .30/PDF/N0254430.pdf?OpenElement

(18) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، القرار رقم (68/58)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/58/68)، 19 ديسمبر 2003)، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N03/ .456/97/PDF/N0345697.pdf?OpenElement

(19) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشـار النووي في الشـرق الأوسـط، القرار رقم (106/59)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/59/106)، 16 ديسمبر 2004)، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/482/60/PDF/N0448260.pdf?OpenElement.

(20) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشـار النووي في الشـرق الأوسـط، القرار رقم (92/60)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/60/92)، 6 يناير 2006)، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N05/493/10/PDF/N0549310.pdf?OpenElement.

(21) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشـار النووي في الشـرق الأوسـط، القرار رقم (103/61)**، (الجمعية العامة، الوثيقة رقم (A/RES/61/103)، 3 يناير 2007)، https://digitallibrary.un.org/record/588315/files/A_RES_61_103-AR.pdf.

(22) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشـار النووي في الشـرق الأوسـط، القرار رقم (56/62)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/62/56)، 15 يناير 2008)، http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/62/56.

(23) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشـار النووي في الشـرق الأوسـط، القرار رقم (84/63)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/63/84)، 13 يناير 2009)، http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/63/84.

(24) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشـار النووي في الشـرق الأوسـط، القرار رقم (66/64)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/64/66)، 14 يناير 2010)، http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/64/66.

(25) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشـار النووي في الشـرق الأوسـط، القرار رقم (88/65)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/65/88)، 11 يناير 2011)، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/517/80/PDF/N1051780.pdf?OpenElement.

(26) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشـار النووي في الشـرق الأوسـط، القرار رقم (61/66)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/66/61)، 11 ديسمبر 2011)، http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/66/61.

(27) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشـار النووي في الشـرق الأوسـط، القرار رقم (73/67)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/67/73)، 11 ديسمبر 2012)، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N12/482/96/PDF/N1248296.pdf?OpenElement.

(28) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشـار النووي في الشـرق الأوسـط، القرار رقم (65/68)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/68/65)، 11 ديسمبر 2013)، http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/68/65.

(29) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشـار النووي في الشـرق الأوسـط، القرار رقم (78/69)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/69/78)، 11 ديسمبر 2014)، http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/69/78.

(30) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **خطر الانتشـار النووي في الشـرق الأوسـط، القرار رقم (70/70)**، (الجمعية العامة، الوثيقة (A/RES/70/70)، 11 ديسمبر 2015)، http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/70/70.

(31) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **الجلسة العامة – محضر الجلسة العاشرة**، (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤتمر العام، الوثيقة (GC(49)/OR.10)، 25 سبتمبر 2005)، https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC49/GC49Records/Arabic/gc49or-10_ar.pdf.

(32) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **القدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي**، (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجلس المحافظين، الوثيقة (GC(50)/17)، 11 سبتمبر 2006)، https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC50/GC50Documents/Arabic/gc50-17_ar.pdf.

(33) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **القدرات النووية الإسرائيلية**، (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤتمر العام، الوثيقة (GC(53)/RES/17)، سبتمبر 2009)، https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC53/GC53Resolutions/Arabic/gc53res-17_ar.pdf.

(34) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤتمر لعام، **القدرات النووية الإسرائيلية، والخطر النووي الإسرائيلي**، (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤتمر العام، الوثيقة (GC(49)/DEC/11)، سبتمبر 2005)، https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC49/GC49Decisions/Arabic/gc49dec-11_ar.pdf.

(35) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **تطبيق ضمانات الوكالة للطاقة الذرية في الشرق الأوسط**، (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤتمر العام، الوثيقة (GC(50)/RES/16)، سبتمبر 2006)، https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC50/GC50Resolutions/Arabic/gc50res-16_ar.pdf.

(36) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **رسالة مؤرخة 19 كانون الثاني/يناير 2009 وردت من الممثل المقيم للمملكة العربية السعودية باسم مجلس سفراء الدول العربية الأعضاء في**

الوكالة، (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نشـــرة إعلامية، الوثيقة (INFCIRC/745)، 26 يناير 2009)، https://www.iaea.org/sites/default/files/infcirc745_ar.pdf .

(37) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **رســـالة مؤرخة 26 كانون الثاني/ يناير 2004 وردت من البعثة الدائمة لجمهورية الصـــين الشـــعبية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالســـياســـات والممارســـات النووية للصـــين،** (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نشـــرة إعلامية، (INFCIRC/627)، 5 مـــايـــو 2004)، https://www.iaea.org/sites/default/files/publications/documents/infcircs/2004/infcirc627_ar.pdf.

(38) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **رسـالة وردت من الممثل الدائم للجمهورية العربية السـورية نيابة عن فريق فيينا للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن إدراج بند في جدول أعمال المؤتمر بعنوان "القدرات النووية الإســـرائيلية،** (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤتمر العام، الوثيقة (GC(53)/19)، 1 سبتمبر 2009)، https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC53/GC53Documents/Arabic/gc53-19_ar.pdf.

(39) رائد حسين عبد الهادي حسنين، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإســرائيلي 1979-2010،** (رسـالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسـانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011).

(40) سيد أبو ضيف أحمد، "الأبعاد السياسية والاستراتيجية لتجارب آسيا النووية في ظل النظام العالمي الجديد"، **مجلة النهضة،** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، العدد 7، ابريل 2001).

(41) محمد أحمد عبد الســلام، **محددات إقامة المناطق الخالية من الأســلحة النووي: دراســة مقارنة، مع التطبيق على منطقة الشــرق الأوســط،** (رســالة دكتوراه، القاهرة: كلية الاقتصــاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2002).

(42) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، " مشكلات الانتشار النووي في الشرق الأوســط"، **التقرير الاســتراتيجي العربي 2006-2007،** القاهرة: مركز الأهرام للدراســات السياسية والاستراتيجية، 2007).

(43) منير محمود بدوي، **إسـرائيل وقضـايا نزع السـلاح**، (القاهرة: مركز الدراسـات السـياسـة والاستراتيجية بالأهرام، ط، 1981).

(44) وكالة أنباء الشرق الأوسط، " الصين تؤكد دعمها جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار"، **البوابة نيوز**، 13 سبتمبر 2013،
.http://www.albawabhnews.com/144571

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

(1) Binyamin Tjong - Alvares, The Geography of Sino-Israeli Relations", **Jewish Political Studies Review**, (Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs, Issue.3/4, Vol.24, Fall2012).

(2) Erik Fogg, "The Chinese Nuclear Weapons Program and its Threat to the United States and Her Allies", **Erik Fogg,** (N. P.: 6 December 2006), pp 2-3, http://web.mit.edu/efogg/Public/chinanuclear.pdf.

(3) International Atomic Energy Agency, **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons,** (International Atomic Energy Agency, Information Circular, No. (INPCIRC/474), New York: Organization and Work of the Conference 1995, 12 June 1995), http://www.iaea.org/inis/collection/NCLCollectionStore/_Public/27/026/27026568.pdf.

(4) International Atomic Energy Agency, **2010 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons,** (New York: Organization and Work of the Conference 2010, (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)), Final Document, 2010).

(5) International Atomic Energy Agency**, Application of Iaea Safeguards in the Middle East**, (International Atomic Energy Agency, General Conference, No. (GC(XXXV)/RES/571), September 1991), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC35/GC35Resolutions/English/gc35res-571_en.pdf.

(6) International Atomic Energy Agency, **Communication dated 10 December 2012 received from the Permanent Mission of the Kingdom of Morocco to the Agency,** (International Atomic Energy Agency, Information Circular, No. (INFCIRC/848), 11 January 2013), https://www.iaea.org/sites/default/files/publications/documents/infcircs/2013/infcirc848.pdf.

(7) International Atomic Energy Agency, **Communication dated 23 February 2007 addressed to the Director General from the Ambassador of the**

Sultanate of Oman on behalf of the Arab States that are Members and Observers of the Agency, (International Atomic Energy Agency, Information Circular, No. (INFCIRC/697), 6 March 2007), https://www.iaea.org/sites/default/files/publications/documents/infcircs/2007/infcirc697.pdf.

(8) International Atomic Energy Agency, **Forty-Third (1999) Regular Session**, (International Atomic Energy Agency, General Conference, No. (GC(43)/OR.10), October 1999), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC43/GC43Records/English/gc43or-10_en.pdf

(9) International Atomic Energy Agency, **Israeli Nuclear Capabilities And Threat**, (International Atomic Energy Agency, General Conference, (GC(XXXI)/RES/470), 5 October 1987), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC31/GC31Resolutions/English/gc31res-470_en.pdf.

(10) International Atomic Energy Agency, **Israeli Nuclear Capabilities And Threat,** (International Atomic Energy Agency, General Conference, No. (GC(XXXII)/RES/487), September 1988), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC32/GC32Resolutions/English/gc32res-487_en.pdf.

(11) International Atomic Energy Agency, **Israeli Nuclear Capabilities And Threat,** (International Atomic Energy Agency, Report by the Director General, No. (GC(XXXII)/849), 19 September 1988), https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/5ba47a5c6cef541b802563e000493b8c/82510fe5c92f9068052567f4007bb9d2?OpenDocument.

(12) International Atomic Energy Agency, **Israeli Nuclear Capabilities And Threat,** (International Atomic Energy Agency, Board Of Governors, No. (GOV/2418-GC(XXXIII)/886), 1 September 1989), Append:i x, https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC33/GC33Documents/English/gc33-886_en.pdf.

(13) International Atomic Energy Agency, **Israeli Nuclear Capabilities And Threat,** (International Atomic Energy Agency, General Conference, No. (GC(XXXIII)/RES/506), October 1989), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC33/GC33Resolutions/English/gc33res-506_en.pdf.

(14) International Atomic Energy Agency, **Israeli Nuclear Capabilities And Threat**, (International Atomic Energy Agency, Report by the Director General, (GC(XXXII)/849), 19 September 1988), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC32/GC32Documents/English/gc32-849_en.pdf.

(15) International Atomic Energy Agency, **Israeli Nuclear Capabilities And Threat, (**International Atomic Energy Agency, General Conference, (GC(XXXIV)/RES/526), October 1990), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC34/GC34Resolutions/English/gc34res-526_en.pdf.

(16) International Atomic Energy Agency, **Israeli Nuclear Capabilities and Threat: The application of Agency safeguards in the Middle East,** (International Atomic Energy Agency, General Conference, No. (GC(XXXV)/960), 2 August 1991), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC35/GC35Documents/English/gc35-960_en.pdf.

(17) International Atomic Energy Agency, **Israeli Nuclear Capabilities And Threat**, (International Atomic Energy Agency, General Conference, No.(GC(XXXV)/RES/570), September 1991), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC35/GC35Resolutions/English/gc35res-570_en.pdf.

(18) International Atomic Energy Agency, **Israeli Nuclear Capabilities And Threat**, (International Atomic Energy Agency, General Conference, No. (GC(XXXVI)/DEC/9), 25 September 1992, No. (GC(XXXVI)/OR.352, https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC36/GC36Decisions/English/gc36dec-9_en.pdf.

(19) International Atomic Energy Agency, **Israeli Nuclear Capabilities and Threat, (**International Atomic Energy Agency, General Conference, (GC(43)/DEC/13), 1 October 1999), GC(43)/OR.10, https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC43/GC43Decisions/English/gc43dec-13_en.pdf.

(20) International Atomic Energy Agency, **Israeli Nuclear Capabilities And Threat,** (International Atomic Energy Agency, General Conference, No. (GC(XXXV)/979), 16 September 1991), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC35/GC35Documents/English/gc35-979_en.pdf.

(21) International Atomic Energy Agency, **Israeli nuclear capabilities**, (International Atomic Energy Agency, Board of Governors General Conference, No. (GOV/2010/49-GC(54)/14), 3 September 2010), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC54/GC54Documents/English/gc54-14_en.pdf.

(22) International Atomic Energy Agency, **Modalities Of Application Of Agency Safeguards In The Middle East**, (International Atomic Energy Agency, General Conference, No. (GC(XXXIII)/887), 29 August 1989),

https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC33/GC33Documents/English/gc33-887_en.pdf.

(23) International Atomic Energy Agency, **Plenary Record of the Eighth Meeting,** (International Atomic Energy Agency, General Conference, No. (GC(58)/OR.8), December 2014), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC58/GC58Records/English/gc58or-8_en.pdf.

(24) International Atomic Energy Agency, **Plenary Record of the Ninth Meeting**, (International Atomic Energy Agency, General Conference, .No (GC(51)/OR.9), October 2007), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC51/GC51Records/English/gc51or-9_en.pdf.

(25) International Atomic Energy Agency, **Plenary Record of the Tenth Meeting**, (International Atomic Energy Agency, General Conference, .No (GC(50)/OR.10), November 2006), https://www-legacy.iaea.org/About/Policy/GC/GC50/GC50Records/English/gc50or-10_en.pdf.

(26) International Atomic Energy Agency, **Plenary Record of the Tenth Meeting,** (International Atomic Energy Agency, General Conference, .No (GC(52)/OR.10), December 2008), https://www-legacy.iaea.org/About/Policy/GC/GC52/GC52Records/English/gc52or-10_en.pdf.

(27) International Atomic Energy Agency, **Plenary Record of the Tenth Meeting,** (International Atomic Energy Agency, General Conference, No.(GC(53)/OR.10), December 2009), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC53/GC53Records/English/gc53or-10_en.pdf

(28) International Atomic Energy Agency, **Provisional agenda Supplementary Item for Inclusion in the Provisional Agenda,** (International Atomic Energy Agency, General Conference, No. (GC(59)/1/Add.1), 8 July 2015), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC59/GC59Documents/English/gc59-1-add1_en.pdf.

(29) International Atomic Energy Agency, **Provisional agenda Supplementary Item for Inclusion in the Provisional Agenda,** (International Atomic Energy Agency, General Conference, No. (GC(60)/1/Add.1), 4 July 2016), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC60/GC60Documents/English/gc60-1-add1_en24473.pdf.

(30) International Atomic Energy Agency, **Provisional agenda Supplementary Item for Inclusion in the Provisional Agenda,** (International Atomic Energy Agency, General Conference, No. (GC(57)/1/Add.1), 26 June 2013, https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC57/GC57Documents/English/gc57-1-add1_en.pdf.

(31) International Atomic Energy Agency, **Thirty-Fifth (1991) Regular Session,** (International Atomic Energy Agency, General Conference, No.(GC(XXXV)/OR.342), 11 October 1991), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC35/GC35Records/English/gc35or-342_en.pdf.

(32) International Atomic Energy Agency, **Thirty-Fifth (1991) Regular Session,** (International Atomic Energy Agency, General Conference, (GC(XXXV)/OR.342), 11 October 1991), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC35/GC35Records/English/gc35or-342_en.pdf.

(33) International Atomic Energy Agency, **Thirty-First Regular Session: 21-25 September 1987,** (International Atomic Energy Agency, General Conference, (GC(XXXI)/OR.301) March 1988), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC31/GC31Records/English/gc31or-301_en.pdf.

(34) International Atomic Energy Agency, **Thirty-First Regular Session: 21-25 September 1987,** (International Atomic Energy Agency, General Conference, (GC(XXXI)/0R.295), February 1988), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC31/GC31Records/English/gc31or-295_en.pdf.

(35) International Atomic Energy Agency, **Thirty-Fourth (1990) Regular Session,** (International Atomic Energy Agency, General Conference, (GC(XXXIV)/OR.331), 20 February 1991), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC34/GC34Records/English/gc34or-331_en.pdf.

(36) International Atomic Energy Agency, **Thirty-Third (1989) Regular Session**, (International Atomic Energy Agency, General Conference, (GC(XXXIII)/OR.321), 25 October 1989), https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC33/GC33Records/English/gc33or-321_en.pdf.

(37) Israel Shahak, "The Washington Report on Middle East Affairs**", The Washington Report on Middle East Affairs,** (Washington: American Educational Trust, Issue.7, Vol.x, 28 Feb 1992).

(38) J Mohan Malik, "China and the Nuclear Non-Proliferation Regime", **Contemporary Southeast Asia,** No.3,Vol. 22, December 2000).

(39) Jamil Rabah, "Palestine and the Nuclear Non-Proliferation Treaty", **Palestine-Israel Journal of Politics, Economics, and Culture**; (East Jerusalem: Middle East Publications, Issue. ¾, Vol. 16, Mar 2010).

(40) Jr Thomas Graham, "National self-defense, international law, and weapons of mass destruction", **Chicago Journal of International Law**, (Chicago: University of Chicago Law School, Issue. 1, Vol.4, 2003.)

(41) Karen Peters-Van Essen, **Opacity in an era of transparency: The politics of de facto nuclear weapon states,** (The Degree Of Doctor, Ann Arbor: University of Oregon, 2009).

(42) Kelsey.Davenport, "IAEA Members Reject Israel Resolution", **Arms Control Today**, (Washington: Arms Control Association, Issue.8, Vol.43, Oct 2013).

(43) Leonard Weiss, "Israel's 1979 Nuclear Test and the U.S. Cover-Up", **Middle East Policy**, (Washington: Middle East Policy Council, Issue.4, Vol.18, Winter 2011).

(44) Liu Yanqiong & Liu Jifeng, "Analysis of Soviet Technology Transfer in the Development of China's Nuclear Weapons", **Comparative Technology Transfer and Society,** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, Vol.7, Issue.1, Apr 2009.)

(45) Louis René Beres, "Facing Myriad Enemies: Core Elements of Israeli Nuclear Deterrence", **The Brown Journal of World Affairs**, (Providence: The Brown Journal of World Affairs, Issue.1, Vol.20, Fall 2013).

(46) M. Taylor Fravel & Evan S. Medeiros, "China's Search for Assured Retaliation: The Evolution of Chinese Nuclear Strategy and Force Structure", **International Security,** (Cambridge: The MIT Press Journal, N. 2, Vol. 35, Fall 2010).

(47) P R Kumaraswamy, "Israel-China Relations and the Phalcon Controversy", **Middle East Policy**, (Washington: Middle East Policy Council, Vol.12, Issue.2, Summer 2005).

(48) Permanent Mission of The People's Republic of China to UN, "Statement by H.E. Ambassador Hu Xiaodi on Nuclear Issues in the Middle East at Main Committee II of the 2005 NPT Review Conference", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, (**New York: Permanent Mission of The People's Republic of China to UN, 20 May 2005, http://www.china-un.org/eng/lhghyywj/smhwj/wangnian/2005/t196531.htm.

(49) Parmanent Mission of The People's Republic of China to UN, "Statement by Vice Foreign Minister Li Baodong at the General Debate in 2015 Review

Conference of the Parties to the Treaty on The Non-Proliferation of Nuclear Weapons", NPT Review Conferences, New York, 27 April 2015, http://www.china-un.org/eng/chinaandun/disarmament_armscontrol/npt/t1258431.htm.

(50) Permanent Mission of The People's Republic of China to UN, "Statement by Ambassador Hu Xiadi of the Chinese Delegation At the Concluding Meeting of the Sixth NPT review conference", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China,** (New York: Permanent Mission of The People's Republic of China to UN), 20 May 2000, http://www.chinaun.org/eng/chinaandun/disarmament_armscontrol/npt/t29290.htm.

(51) Permanent Mission of The People's Republic of China to UN, "Statement by Ambassador Hu Xiaodi on Nuclear-Weapon-Free Zone: 19 May 2005 at Main Committee II of the NPT Review Conference", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, (**New York: Parmanent Mission of The People's Republic of China to UN, 20 May 2005), http://www.chinaun.org/eng/chinaandun/disarmament_armscontrol/npt/t196529.htm.

(52) Permanent Mission of The People's Republic of China to UN, "Statement by Chinese Delegation at the Third Session of the Preparatory Committee for the 2015 NPT Review Conference on the Issue of Non-proliferation of Nuclear Weapons, Nuclear-Weapon-Free Zones and the Nuclear Issues in the Middle East", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, (**New York: Permanent Mission of The People's Republic of China to UN, 1 May 2014), http://www.china-un.org/eng/chinaandun/disarmament_armscontrol/npt/t1153146.htm.

(53) Philipp C. Bleek, **Does proliferation beget proliferation? Why nuclear dominoes rarely fall**, (The Degree of Doctor, District of Columbia: Georgetown University, 2010).

(54) United Nation, Security Council, **Iraq-Israel, Resolution 487 (1981),** (Security Council, (S/RES/487 (1981)), 19 June 1981), http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/487(1981).

(55) Vipin Narang**, Posturing for peace?: The sources and deterrence consequences of regional power nuclear postures,** (The Degree Of Doctor, Massachusetts: Harvard University, 2010).

(56) Xia Liping, "On China's Nuclear Doctrine", **Journal of China and International Relations,** (Aalborg: Aalborg Universitet, Vol.3, Issue.1, 2015).

(57) Yoram Evron, "Between Beijing and Washington: Israel's Technology Transfers to China", **Journal of East Asian Studies,** (United States: Boulder, Lynne Rienner Publishers, Issue.3, Vol.13, 2013).

(58) 2005 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (NPT), "Report on Steps to Advance the Middle East Peace Process and to Promote the Establishment of a Nuclear-Weapon-Free Zone in the Middle East", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, (**New York: Permanent Mission of The People's Republic of China to UN, 2-27 May 2005), http://www.china-un.org/eng/chinaandun/disarmament_armscontrol/npt/t196289.htm

(59) 2005 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (NPT), "Report of China on the Implementation of NPT", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China,** (New York: Permanent Mission of The People's Republic of China to UN, 2-27 May 2005), http://www.china-un.org/eng/chinaandun/disarmament_armscontrol/npt/t196288.htm